

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون الخاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

صلاحيات قاضي التحقيق

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: القانون القضائي

الشعبة: حقوق

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة :

- مشرفي عبد القادر

- مكاي آية

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....زواتين خالدرئيسا

الأستاذمشرفي عبد القادر.....مشرفا مقرا

الأستاذ.....بلحاج جيلاليمناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

نوقشت يوم: 2023/06/20

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك
الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما « صدق الله

العظيم. الآية 23 من سورة الإسراء

أهدي عملي هذا إلى أمي الغالية، أمي التي حملتني و التي رببتني.

و إلى والدي الكريم أطال الله في عمره

و إلى أختي وزوجي

و إلى كل من رافقني في رحلة طلب العلم والى كل من علمني حرفا

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى ... لئن شكرتم لأزيدنكم " سورة إبراهيم الآية 07.

وقال نبينا الكريم صلى الله عليه و سلم " من لم يشكر الناس لم يشكره الله" رواه الترميذي.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا على توفيقنا في هذا

العمل المتواضع فله الحمد و الشكر.

و باكليل من الإحترام والتشكرات وأهازيج من العرفان أتقدم بها إلى الأستاذ المشرف

" الدكتور مشرفي عبد القادر "

لما قدمه لي من توجيهات ونصائح قيمة و الذي أنار دربي في إكمال هذه المذكرة ، فأثني

له دوام الصحة و العافية و المزيد من النجاحات.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ب تنازلهم من

وقتهم الثمين و ذلك من أجل إفادتي، بنقاط الضعف في عملي و هذا هو الأهم في البحث

العلمي.

كما أشكر اعضاء الطاقم الإداري الذين يسهرون على السير الحسن للكلية ، و اتقدم

بجزيل الشكر لأعضاء مكتبة الكلية الذين لم يبخلوا عنا بالمعرفة و المراجع العلمية

مقدمة

إهتمت أغلب التشريعات منذ القدم على أن الجريمة هي فعل يقوم به شخص أو عدة أشخاص مسببا ضررا للغير. فبوقوع الجريمة التي لها أثر سلبي على المجتمع تباشر الإجراءات لكشف مرتكبها ومعاقبته وهذا لضمان حق المجتمع، وذلك عن طريق رفع دعوى تصحبها عدة إجراءات لاحقة من بينها إجراءات التحقيق.

إن المرحلة التي تلي تحريك الدعوى العمومية تسمى بمرحلة التحقيق الابتدائي ، حيث يتعين خلالها القيام بإجراءات تستهدف أساسا جمع كل الأدلة التي من شأنها إظهار الحقيقة ، إما بانتساب الوقائع إلى المتهم أو نفيها ، و تنتهي هذه المرحلة إما بإحالة الدعوى على جهة الحكم مباشرة ، أو على غرفة الاتهام بحسب نوع الجريمة باعتبارها درجة ثانية من التحقيق.

وفقا لذلك عمدت التشريعات ومن بينها المشرع الجزائري على تنظيم محكم لهذا الأخير ضمن أحكام قانون الإجراءات الجزائية بداية بالتحري والبحث عن الأدلة، وصولا إلى تحرير محاضر في المجال مع تحديد الأشخاص الذين يقومون بهذا الإجراء وبالخصوص "قاضي التحقيق".

بمجرد وقوع الجريمة ينشأ حق الدولة في كشف مرتكبها الذي أخل وزعزع بنظام وأمن و استقرار الدولة، لكن هذا لا يعني لجوء الدولة إلى تطبيق العقاب مباشرة على كل شخص تشك في أمره أنه قد ارتكب الجريمة، تطبقا لقاعدة المتهم بريء حتى تثبت إدانته ما لم يقوم

الدليل ضده، هذا المبدأ المكرس دستوريا ضمن المادة 41 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.¹

تطبيقا لهذه المعطيات تظهر أهمية التحقيق في إظهار مرتكبي مختلف الجرائم كإجراء جوهري بالنسبة لبعض الجرائم لاسيما الجنائيات والجنح، غير أن ممارسة هذا التحقيق من قبل "قاضي التحقيق" واستنادا إلى ما هو منصوص عليه في القانون يتم بناءً على تدخل النيابة العامة لتقديم طلب له للقيام بالتحقيق في إطار ما يسمى بتقديم طلب للتحقيق والذي يصحبه لاحقا إصدار مجموعة من الأوامر من قبل قاضي التحقيق عند مباشرته مهامه والذي يعتبر موضوع الدراسة ، لمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق إلى إشكالية التالية و هي :

فيما يتمثل دور و مهام و صلاحيات القاضي التحقيق في ظل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية لعدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- من هو قاضي التحقيق؟ وما هي إختصاصته ؟

- وما هي سلطات وصلاحيات قاضي التحقيق ؟

¹- لتعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 ، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442-20 مؤرخ في 02 ديسمبر 2020 ، جريدة رسمية عدد 02 ، صادر في 30 ديسمبر 2020

- وما هي الأعمال الإجرائية التي بإمكانه إجراؤها؟

أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية دراسة الموضوع في كونه موضوع من المواضيع الحساسة نال اهتمام العديد من التشريعات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، إذ له عالقة مباشرة بحرية الأفراد وحقوق الإنسان، وهذا ما جعله يأخذ مكانة أساسية وألوية للدراسة والتعمق أكثر في مضمونه إذ أن الغاية من التحقيق الذي يجريه قاضي التحقيق ومعرفة الحقيقة والبحث عن مرتكبي الجرائم لكن دون المساس بحقوق وحرية الأفراد.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية شخصية:

كون قاضي التحقيق يعتبر هيئة قضائية قائمة بذاتها، بالإضافة إلى الرغبة والميل الشخصي في الدراسة والبحث في موضوع قاضي التحقيق وفقا للقانون الجزائري.

أسباب موضوعية:

من الأسباب التي تجعلنا نختار هذا الموضوع هو معرفة مركز قاضي التحقيق في القانون الجزائري ومدى اهتمام المشرع به بما أن قاضي التحقيق من المواضيع الهامة في مجال البحث العلمي، وألن التحقيق القضائي يلعب دور كمرحلة هامة في مراحل الدعوى العمومية.

أهداف الموضوع:

تكمن أهداف دراسة الموضوع في معرفة المركز القانوني لقاضي التحقيق في الهرم القضائي في ممارسة مهامه، إضافة إلى توضيح الإجراءات الخاضعة للرقابة القضائية، ودور وأعمال سلطات قاضي التحقيق وعملا على ان تكون دراستنا في المقام الأول دراسة قانونية محضة، حيث سنتطرق فيها لمعرفة القواعد التي تحكم نظام قاضي التحقيق والنصوص القانونية المنظمة له.

المنهج المتبع:

في مثل هذا الموضوع الأنسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي، حيث قمنا بوصف الظاهرة القانونية محل الدراسة تطرقنا لوصف قاضي التحقيق كهيئة قضائية وتعداد خصائصه، كم استعملنا المنهج التحليلي والذي يسمح بتحليل وتفسير القاعدة الإجرائية المنظمة لعمل قاضي التحقيق وتحليل النصوص القانونية وتقييم وتحديد مدى صوابها من عدمه، وتبيان مدى وجاهتها في التطبيقات العملية التي سنتطرق إليها من خلال دراستها. ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين تطرقنا في الأول إلى الفصل الأول بعنوان الاطار المفاهيمي للنظام قاضي التحقيق حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول المكلف بإجراء التحقيق ، وفي المبحث الثاني إلى كيفية ممارسة قاضي التحقيق لمهامه بإصدار أوامر التحقيق.

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه أوامر التصرف في التحقيق الاستئناف حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين في المبحث الأول سنتطرق أوامر التصرف في التحقيق ، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى استئناف أوامر قاضي التحقيق.

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لقاضي التحقيق

إن المرحلة الموالية لتحريك الدعوى العمومية تسمى بمرحلة التحقيق الإبتدائي وتتعلق أساسا بجمع الأدلة والبحث عن الحقيقة بهدف إظهارها وتوجيه إتهام لشخص وإحالته أو نفي الإتهام وإصدار أمر بالألا وجه للمتابعة. ويتميز التحقيق القضائي بكونه ذو طبيعة قضائية وليست إدارية على عكس التحقيق الذي تقوم به الضبطية القضائية.¹

وتتجسد الطبيعة القضائية للتحقيق في صفة الحياد وتقييم الدليل تقييما موضوعيا سليماً وميز بين القصر والبالغين كما نوه على الإجراءات التي يقوم بها قاضي التحقيق للوصول لهدفه وهو إظهار الحقيقة.

ومن اجل دراسة الطبيعة القانونية لأوامر قاضي التحقيق لابد من تحديد الشخص المكلف بالتحقيق (المبحث الأول) وما هي الإجراءات التي يتخذها بموجب عمل التحقيق (المبحث الثاني).

¹ - عبد الرحمن خلفي، سلسلة محاضرات في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية ، 2011 ، ص104.

المبحث الأول : المكلف بإجراء التحقيق

إن أهمية التحقيق الذي يقوم به قاضي التحقيق ظهر بشكل واضح لدى المشرع الجزائري فخصص له 13 قسم متضمنا أكثر 130 مادة مما لا يدع مجالا للشك بأهميته، فهو المرحلة التي تضع السلطات القضائية يدها على القضية.

ومما لا شك فيه أن هذه الأهمية لم تأت من العدم بل نتيجة لأعماله واختصاصاته التي تعتبر في كثير من الأحيان خطيرة.¹

وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية قاضي التحقيق مطلب (أول) وكذا اختصاص قاضي التحقيق وإجراءات رفع يده عن التحقيق (مطلب ثاني).

المطلب الأول: تحديد صفة المكلف بالتحقيق

التحقيق القضائي عمل قضائي تقوم به جهات قضائية ميدان اختصاصها التحقيق. فيباشره قضاة مختصون للبحث عن الأدلة المثبتة للتهمة وكذا مرتكبيها ويسمى هذا الباحث بقاضي التحقيق.²

من هنا سننطلق بتعريف قاضي التحقيق وتعيينه وإنهاء مهامه (الفرع الأول) فيما بعد سنبين طرق إتصال قاضي التحقيق بالدعوى (الفرع الثاني).

¹- ناصر حمودي ، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية، جامعة ألكلي محند ،الحاج البويرة ، 2013 ، ص202.

²- ناصر حمودي ، المرجع نفسه ، ص 200.

الفرع الأول: تعيين قاضي التحقيق

إن القضاء باعتباره وظيفة عامة تتولاها الدولة عن طريق المحاكم، فيكون من الطبيعي أن تتولى السلطة التنفيذية تعيين من يتولى الوظائف العامة، ومنها الوظيفة القضائية التي تمثل مرفق من مرافق الدولة.

يعتبر قاضي التحقيق أحد أعضاء الهيئة القضائية ويجمع قاضي التحقيق بين صفتين فهو يجمع بين أعمال موظفي الشرطة القضائية من تحري وبحث ، ومن جهة أخرى هو قاضي يصدر خلال التحقيق قرارات وأوامر ذات طبيعة قضائية، كما يمكن له أن يخلف قاض حكم متغيب وترأس الجلسات وإصدار أحكام ما عدا في القضايا التي حقق فيها.¹

تتولى السلطة التنفيذية مهمة تعيين قاضي التحقيق وتشارك معها السلطة القضائية عن طريق المشاورة. يعين قاضي التحقيق بموجب قرار من وزير العدل وهذا بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، وهذا في عدة وظائف والتي من بينها قاضي التحقيق.

في حالة تواجد عدة قضاة تحقيق بمحكمة واحدة فيعين وكيل الجمهورية لكل تحقيق القاضي الذي يكلف بإجرائه، وتطبيقا للمادة 70 ق.إ.ج ففي حالة تشعب القضية وخطورتها يجوز لوكيل الجمهورية أن يلحق بالقاضي المكلف بالتحقيق قاضي أو عدة قضاة تحقيق آخرين، عند فتح التحقيق أو بناء على طلب من القاضي المكلف بالتحقيق أثناء سير

¹- عبد الرحمن خلفي ، سلسلة محاضرات في القانون الجنائي، مرجع سابق ، ص104.

الإجراءات وينسق القاضي المكلف بالتحقيق سير إجراءات التحقيق وله الصفة للفصل في مسائل الحبس المؤقت والرقابة القضائية واتخاذ أوامر التصرف في القضية.¹

مع الإشارة إلى أن المادة 181 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 نصت على: "يقرر المجلس الأعلى للقضاء، طبقا للشروط التي يحددها القانون، تعيين القضاة ونقلهم ومسارهم الوظيفي.

ويتم التعيين في الوظائف القضائية النوعية بموجب مرسوم رئاسي بعد رأي مطابق للمجلس الأعلى للقضاء.

أي أن تعيين القضاة يكون من طرف المجلس الأعلى للقضاء طبقا لشروط القانون العضوي تعيين القضاة وكل ما يتعلق بنقلهم ومسارهم الوظيفي.²

وقد نصت على ذلك المادة 50 من القانون الأساسي للقضاء بقولها: يتم التعيين بعد

استشارة المجلس الأعلى للقضاء، في الوظائف القضائية النوعية الآتية:

- قاضي التحقيق

تحدد كفايات تطبيق هذه المادة عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم كما ذكرنا سابقا

تعيين القضاة.

¹- حزيط محمد، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار هومة، 2014، ص11.
²- المادة 181 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

يكون بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء ويحدد القانون شروط تطبيق المادة عن طريق التنظيم.¹

وتكون مدة التعيين ثلاث سنوات ، كما يتم إنهاء مهام قاضي التحقيق كما تم تعيينه أي بقرار من وزير العدل.

الفرع الثاني : إتصال قاضي التحقيق بالدعوى

طبقا للمادة 38/03 يتم إتصال قاضي التحقيق بالدعوى وفقا لطريقتين:

- إما بناءً على طلب إجراء تحقيق يقدمه وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه.(أولا)
- أو بناءً على شكوى الشخص المضرور مصحوبة بادعاء مدني. (ثانيا)

أولا : الطلب الافتتاحي لإجراء تحقيق:

نصت عليه المادة 67/1 من ق.إ.ج بحيث أمرت بعدم جواز قيام قاضي التحقيق بتحقيقه إلا بموجب طلب من وكيل الجمهورية حتى لو كان بصدد جنائية أو جنحة متلبس بها.

¹-القانون العضوي رقم 11/04 المؤرخ في 06 سبتمبر المتضمن القانون الأساسي للقضاء، ج ر، العدد 17 ،الصادرة في 08 سبتمبر 2004 .

حين إتصال وكيل الجمهورية بملف الضبطية يتصرف بحسب نوع الجريمة ففي حالة كانت الوقائع تشكل جناية وجب عليه إحالة الملف إلى قاضي التحقيق بطلب افتتاحي أما شكلت الجريمة جنحة فيمكن لوكيل الجمهورية أن يطلب فتح تحقيق.¹

كما أن قاضي التحقيق مقيد بالوقائع وليس بالأشخاص أي في حالة ظهور وقائع جديدة لا يمكنه التحقيق فيها إلا بعد طلب إضافي من وكيل الجمهورية، بينما في حالة ظهور أشخاص في الجريمة فيجوز له توجيه الإتهام لهم.²

ثانيا : شكوى مصحوبة بادعاء مدني:

نصت المادة 38/3 على امتلاك المدعي المدني حق تقديم شكوى مصحوبة بادعاء مدني لجبر ضرره ويجب عليه أن يقدم كفالة يضمن بها دفع المصاريف القضائية. كما يشترط أيضا إقامة المدعي المدني بدائرة اختصاص المحكمة التي يعمل فيها القاضي المحقق.³

¹- عبد الرحمن خلفي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري والقانون، الطبعة الثانية، دار بلقيس، الجزائر، 2016، ص 249.

²- مرجع نفسه ، ص 249.

³- عبد الله أوهابية ، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، دار هومة ، الجزائر ، 2018، ص 474.

المطلب الثاني: في إصدار أوامر قاضي التحقيق

أن الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق تختلف بحسب وقت إصدارها وطبيعتها وأهميتها والقواعد المطبقة عليها والآثار القانونية الناتجة عنها .

استنادًا إلى النصوص القانونية المنظمة لمهام قاضي التحقيق نجد أن ذلك يكون بموجب قواعد معينة (الفرع الأول) مع إمكانية رفض قاضي التحقيق إجراء التحقيق (الفرع الثاني).

الفرع الأول : نطاق اختصاص قاضي التحقيق

يقصد بنطاق اختصاص قاضي التحقيق تحديد الحيز المكاني لاختصاصه (أولاً) والنطاق بالنسبة للأشخاص (ثانياً) يضاف إليه النطاق الموضوعي (ثالثاً)

أولاً : الإختصاص المحلي

حدد المشرع الجزائري الاختصاص المحلي لقاضي التحقيق في المادة 40 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري و التي نصت من خلالها أن الاختصاص المحلي لقاضي التحقيق محدد بمكان ارتكاب الجريمة أو المكان الذي يقيم فيه المتهم أو المكان الذي تم فيه إلقاء القبض عليه حتى لو كان القبض متعلقاً بأمر آخر.¹

¹- محمد حزيب، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص89.

كما يمكن أن يمتد هذا الاختصاص إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى عن طريق قرار وزاري¹ وهذا في حالة جرائم المخدرات والجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية و الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة المالية للمعطيات و جرائم تبييض الأموال و الإرهاب و الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف هذا و حسب الفقرة الثانية من المادة 40 من قانون الإجراءات الجزائية.

أما في حالة ما إذا كان الشخص معنويا فيتحدد اختصاص قاضي التحقيق المحلي في مكان وجود المقر الاجتماعي للشخص المعنوي وحده، أما في حالة وجود أشخاص طبيعية معه فالجهة القضائية المرفوعة أمامها دعوى الأشخاص الطبيعية تكون مختصة.²

مع العلم تم تعديل هذا المرسوم في سنة 2016 بعدما تم فتح و هيكلة المجالس القضائية المتبقية و المتمثلة في مجلس قضاء النعامة و مجلس قضاء البيض و مجلس القضاء تيسمسيلت و مجلس قضاء الطارف بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16/267 المؤرخ في 17-10-2016 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 348/06 و الذي جاء بإضافة مجلس قضاء تندوف إلى محكمة القطب وهران و مجلس قضاء الوادي إلى محكمة القطب

¹ - علي شمال، المستحدث في قانون الإجراءات الجزائية، الجزائري، دار هومة، الجزائر، (دون سنة نشر).

² - محمد حزيط، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، مرجع سابق، ص45.

ورقلة بعد أن تم الفصل كل محاكم التابعة لاختصاص الإقليمي لولاية الوادي إلى مجلس قضاء بسكرة.¹

قطب محكمة سيدي محمد - قطب محكمة قسنطينة - قطب محكمة ورقلة - قطب محكمة وهران إن امتداد اختصاص قاضي التحقيق يجعل المحكمة التابع لها قاضي التحقيق المعني بهذا التمديد مختصة بالنظر في الجريمة محل المتابعة، و الملاحظ أن قاضي التحقيق المعني بحالة تمديد الاختصاص يتعين عليه إخطار وكيل الجمهورية بمحكمته قبل الانتقال إلى الدوائر الأخرى .

بالنسبة لاتصال قاضي التحقيق تلك الجهة القضائية المتخصصة فيكون وفقا للطريق العادي لتحريك الدعوى العمومية عن طريق الطلب الافتتاحي الصادر عن وكيل الجمهورية لتلك الجهة القضائية إذا ما كانت إجراءات التحقيق التمهيدي قد توصل مباشرة من الضبطية القضائية، أما إذا كان قد سبق فتح تحقيق قضائي بالمحكمة الأصلية فيكون بموجب أمر بالتخلي عن القضية يصدر عن قاضي التحقيق للمحكمة العادية لفائدة قاضي التحقيق القطب الجزائي المتخصص لدى المحكمة المختصة إما من تلقاء نفسه و إما بناء على طلب النيابة العامة لدى المجلس القضائي التابعة له الجهة القضائية المختصة المادة 40 مكرر 3 قانون الإجراءات.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 16/267 المؤرخ في 17-10-2016 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 348/06.

ثانيا : الإختصاص الشخصي

تقوم القاعدة العامة على أساس أن قاضي التحقيق يحقق مع جميع الأشخاص المتهمين بجريمة من الجرائم وهذا تطبيقا لقانون العقوبات والقوانين المكملة له¹ إلا أن المشرع الجزائري استثنى بعض الأشخاص المعينين من ذلك وهذا بناء على سنهم أو وظائفهم وجعل التحقيق معهم إلا بإجراءات خاصة ويتمثل هؤلاء الأشخاص في²:

أ- الأحداث :

يكون قاضي تحقيق الأحداث مختصا بالتحقيق في جرائم الأحداث ويكون ذلك إجباريا في الجرح والجنایات و جوازا في المخالفات وهذا راجع لأحكام المادة 64 من قانون حماية الطفل مع إلزامية حضور محامي لتمثيله طبقا للمادة 67 من نفس القانون.³

ب-العسكريون:

يكون قاضي التحقيق العسكري مختصا في الجرائم التي يرتكبها العسكري سواء كان الأمر متعلقا بجرائم مدنية أو عسكرية وقعت داخل المؤسسات العسكرية أو أثناء تأدية الوظيفة.

¹- عبد الله أوهاببية، مرجع سابق ، ص468.

²- عبد الرحمن خلفي، مرجع سابق، ص245.

³- قانون 15-112 الصادر بتاريخ 15 يوليو 2015 متعلق بحماية الطفل ج ر ج ج ، عدد 39 صادر في 19 يوليو 2015.

ج- ضباط الشرطة القضائية وقضاة الحكم والتحقيق ومساعدى وكيل الجمهورية:

تنص المادة 576 و 577 من قانون الإجراءات الجزائية على حالة توجيه الاتهام إلى ضباط الشرطة القضائية أو قاضي الحكم أو التحقيق أو مساعد وكيل الجمهورية فإذا تم توجيه الاتهام إلى أحد منهم يتم إرسال الملف إلى النائب العام المختص إقليمياً والذي يرسله¹ بدوره إلى رئيس المجلس القضائي ليتم اختيار قاضي تحقيق من خارج دائرة اختصاص المحكمة التي يعمل فيها الضابط أو القاضي أو مساعد وكيل الجمهورية.²

د - قضاة المجالس القضائية ورؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية:

نصت المادة 575 من قانون الإجراءات الجزائية على حالة اتهام قضاة المجالس القضائية ورؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية بحيث يرسل الملف بشأنهم إلى النائب العام لدى المحكمة العليا الذي يقرر إن كان محلاً للمتابعة القضائية فيتقدم بطلب إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا لانتداب قاضي تحقيق من خارج دائرة اختصاص المجلس القضائي الذي يعمل فيه القاضي المتابع.³

¹- المواد، 25 26 27 28 ، من الأمر رقم 28712 المؤرخ في 22 أبريل 1971 المتضمن قانون القضاء العسكري ج

ر ج ج، عدد 32 المؤرخ في 1971.

²- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 45.

³- محمد حزيط، مرجع سابق ، ص 51.

ه - قضاة المحكمة العليا ورؤساء المجالس القضائية:

تضمنت المادة 573 من قانون الإجراءات الجزائية اتهام قاضي المحكمة العليا ورؤساء المجالس القضائية حيث يحيل بشأنهم وكيل الجمهورية الملف على النائب العام لدى المحكمة العليا عن طريق النيابة العامة ويرفعه النائب العام بدوره إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا الذي يقوم باختيار أحد أعضاء المحكمة العليا لإجراء تحقيق.¹

و - رئيس الجمهورية والوزير الأول

قبل دستور 1996 كان رئيس الجمهورية معفى من أي مسؤولية جزائية ولكن بعد صدور دستور 1996 واستنادا لمادته 158 نقر تأسيس محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية على الأفعال التي وصفها بالخيانة العظمى²، كما تختص المحكمة بمسائلة الوزير الأول ، عن الجنايات والجنح التي يرتكبها أثناء تأدية المهام.³

¹- عبد الرحمن خلفي الإجراءات الجزائية التشريع الجزائري والمقارن ، مرجع سابق، ص 246. "تؤسس محكمة عليا للدولة، تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، ورئيس الحكومة عن الجنايات والجنح ، التي يرتكبها بمناسبة تأديتهما مهامهما."

²- "تؤسس محكمة عليا للدولة، تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، ورئيس الحكومة عن الجنايات والجنح ، التي يرتكبها بمناسبة تأديتهما مهامهما."

³- محمد حزيط ، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، مرجع سابق، ص52.

ي - موظفو السفارات الأجنبية

يعتبر السفراء والموظفين الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين غير متابعين ولا يجوز متابعتهم أثناء تأدية مهامهم وهذا لتمتعهم بالحصانة الدبلوماسية ويتم متابعتهم ببلدانهم وفق تشريع بلدهم.

ثالثا : الإختصاص النوعي

تنص القاعدة العامة على أن التحقيق وجوبي في الجنايات وجوازي في الجنح والمخالفات، أي أن للنيابة العامة السلطة التقديرية في طلب فتح تحقيق أو إحالة القضية مباشرة إلى المحاكمة وهذا متفق عليه بالنسبة لجميع الجرائم ولكن هناك استثناءات ترد بشأن الأشخاص المرتكبة للجريمة والمفتوح ضدهم تحقيق فالحدث مثلا يكون قاضي الأحداث هو المختص.

أما بالنسبة للجرائم المرتكبة داخل مؤسسة عسكرية أو متعلقة بالنظام العسكري فنصت المادة 25 من قانون القضاء العسكري على أن قاضي التحقيق العسكري هو الوحيد المختص نوعيا بالتحقيق فيها.¹

¹- محمد حزيط ، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، مرجع سابق ص48.

الفرع الثاني: أوامر رفع اليد عن التحقيق

قاضي التحقيق رغم أنه لا يباشر التحقيق إلا بناء على طلب من وكيل الجمهورية فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أنه خاضع للنيابة العامة بمجرد إتصاله قانونياً بملف القضية المطروحة أمامه، بل هو إنه يتمتع بالحرية الكاملة بخصوص الدعوى المطروحة أمامه حيث يجوز له رفع يده عن التحقيق وهذا بموجب أمر بعدم إجراء تحقيق (أولاً) والأمر بعدم قبول الإدعاء المدني (ثانياً) والأمر بالتخلي عن التحقيق (ثالثاً)

أولاً: الأمر بعدم إجراء تحقيق:

يجوز لقاضي التحقيق أن يرد الأمر بالرفض على طلب وكيل الجمهورية الافتتاحي لإجراء تحقيق¹.

فالقانون أوجب على قاضي التحقيق التأكد من وجود شروط قبول الدعوى العمومية التي يريد المضرور تحريكها فإن توفرت فيتعين عليه ألا يمتنع عن إجراء تحقيق وأما إذا كانت هذه الدعوى غير مقبولة لأي سبب من الأسباب سواء لعدم توفر شرط من شروط إقامتها أو انقضائها أو لطابعها المدني المحض فحسب المادة 73 من ق.إ.ج يأمر بعرض شكوى المدعي المدني لوكيل الجمهورية.²

¹ - أحسن بوسقيعة ، مرجع سابق، ص 123.

² - جيلالي بغدادي: التحقيق: (دراسة مقارنة)، الديوان الوطني للأشغال التربوية الجزائر، 1999، ص167.

ولقد أشار المشرع الجزائري في هذه المادة إلى الأسباب المانعة لإجراء تحقيق وهي¹:

(أ) إذا وجد مانع من الموانع الناشئة عن صفة الجاني كالسرقة بين الأصول والأزواج، جريمة خيانة الأمانة....

(ب) إذا وجد مانع من الموانع الناشئة عن ضرورة تقديم شكوى : كجريمة الزنا، جريمة ترك مقر الأسرة أو التخلي عمدا عن الزوجة.

(ج) إذا وجد مانع من الموانع الناشئة عن ضرورة إذن من السلطة المختصة: كالنواب وضباط الشرطة القضائية فهؤلاء الأشخاص لا تجوز متابعتهم دون رفع الحصانة عنهم.

(د) إذا كانت الوقائع لا تقبل أي وصف جزائي أي أن تكون القضية المطروحة ذات طابع مدني.

(هـ) في حالة امتناع المدعي المدني تسبيق مصاريف الدعوى. وفي هذه الحالات يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا برفض إجراء تحقيق على أن يكون مسببا ويمكن للنيابة والمدعي المدني تقديم استئناف أمام غرفة الاتهام.²

¹ - محمد حزيط : مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مرجع سابق، ص 87.

² - محمد حزيط مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية، مرجع سابق ص 88.

ثانيا: الأمر بعدم قبول الإدعاء المدني

إن أمر عدم قبول الإدعاء المدني هو الأمر الذي يقرر بمقتضاه قاضي التحقيق رفض الإدعاء المدني لأسباب شكلية إذا ما قدم الإدعاء في شكل مخالف لقاعدة أساسية في الإجراءات التي ينص عليها القانون أو لأسباب تمس الدعوى نفسها¹.

ومن الحالات التي لا يقبل فيها الإدعاء المدني حالة انعدام المصلحة العامة وحالة عدم ارتباط الدعوى الجزائية بالدعوى المدنية وحالات سقوط الدعوى العمومية وانعدام الوصف الجنائي للفعل موضوع الشكوى وفي حالة عدم حضور المدعي المدني أمام قاضي التحقيق لسماعه باعتباره مشتكياً، فبهذا التخلف عن الحضور يعتبر المدعي المدني متخليا عن ادعائه وهذا يؤدي لرفض الإدعاء المدني. كما نصت المادة 75 من ق.إ.ج على أنه يمكن لقاضي التحقيق إصدار أمر بعدم قبول الشكوى مع الإدعاء المدني في حالة عدم إيداع المدعي المدني المبلغ المقدر من طرف قاضي التحقيق لمصاريف الدعوى.²

ثالثا : الأمر بالتخلي عن التحقيق:

في الأصل يقوم قاضي التحقيق بتتبع الدعوى لحين الفصل فيها أي بصدور أمر الإحالة أو إرسال المستندات أو انتقاء وجه الدعوى. ولكن أقر المشرع استثناءً أن يتخلى قاضي التحقيق عن مهمته قبل إتمامها ويحصل هذا عندما يقتسم قاضيان الاختصاص

¹ - أحسن بوسقيعة، مرجع سابق ، ص124.

² - عبد الله أوهاببيبة، مرجع سابق، ص475.

الإقليمي للتحقيق في قضية ما، كما لو رفعت الدعوى لدى قاضي تحقيق استثناء إلى مكان ارتكاب الجريمة وترفع القضية نفسها لدى قاضي تحقيق ثان استناداً لمحل الإقامة، فبالعودة لنص المادة 40 من ق.إ.ج نجد أن كلا من القاضيين مختص في القضية.¹

وفي هذه الحالة أجازت المادة 545 من ق.إ.ج في فقرتها الأخيرة للنيابة العامة تقديم طلبات لأحدهما بغرض التخلي عن التحقيق والتخلي عن الدعوى لصالح الآخر وذلك من أجل السير الحسن للعدالة²، فإن استجاب قاضي التحقيق لطلبات النيابة العامة أصدر أمراً بالتخلي عن الدعوى ينهي به التحقيق بمحض إرادته كما قضت المحكمة العليا في حالة تقاسم اختصاص بين قاضي تحقيق بسبب مكان وقوع الجريمة وإقامة المتهم فإن القاضي الأول يكون هو المختص نظراً لإحالة الدعوى إليه أصلاً.

كما نصت المادة 548 من ق.إ.ج على إمكانية المحكمة العليا الأمر بنزع القضية من قاضي التحقيق الذي بدأ في مهمته وإسنادها إلى محقق آخر بداعي السير الحسن للعدالة أو لقيام شبهة مشروعة³.

¹- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 53.

²- "وإما عندما يكون قضاة التحقيق منتمون لمحاكم مختلفة قد أخطروا بالتحقيق في قضية واحدة بعينها ولا يكون ثمة مجال لوجود تنازع بين القضاة إذا كان أحدهم قد أصدر بناءً على طلبات النيابة قراراً بالتخلي عن نظر الدعوى".

³- جيلالي بغدادي ، مرجع سابق، ص 98 ، 99.

المبحث الثاني: كيفية ممارسة قاضي التحقيق لمهامه بإصدار أوامر التحقيق

تعتبر من أهم مهام قاضي التحقيق وهو اتخاذ ما يراه مناسباً من أعمال تهدف إلى إظهار الحقيقة، وهذا بحسب نص المادة 68 ق.إ.ج والتي نصت في فقرتها الأولى على قيام قاضي التحقيق بكل إجراءات التحقيق التي يراها ضرورية للكشف عن الحقيقة وهذا وفقاً للقانون وانقسمت هذه الإجراءات إلى إجراءات ابتدائية (مطلب أول) وإجراءات وقائية (مطلب ثاني).

المطلب الأول: المراحل الأولى لقيام قاضي التحقيق بمهامه

إن القانون لم يلزم قاضي التحقيق باتخاذ إجراء معين ولم يلزمه كذلك باتخاذ جميع الإجراءات بل بحسب مقتضيات التحقيق وطبيعة القضية ومرتكبيها. وتتمثل أعمال التحقيق التي تطرقنا إليها في : الإنتقال والتفتيش وجمع القرائن (فرع أول سماع شهادة الشهود (فرع ثاني) ندب الخبراء الفرع الثالث والإنبابة القضائية (الفرع الرابع).

الفرع الأول : الانتقال والتفتيش وجمع القرائن

يجوز لقاضي التحقيق الانتقال إلى مكان التحقيق لإجراء المعاينات اللازمة كلما رأى ضرورة لذلك بهدف إثبات حالة المكان و الأشياء و المستندات التي لها علاقة بالجريمة (أولاً) كما يجوز له مباشرة تفتيش لجميع الأماكن التي يمكن العثور فيها على أدلة أو أشياء تفيد في معرفة ملابسات الجريمة و إظهار الحقيقة (ثانياً).

أولاً: الأمر بالإنقال

للوصول إلى الحقيقة أعطى المشرع الحق لقاضي التحقيق للإنقال لموقع الجريمة وجمع الأدلة وإعادة تمثيل الجريمة وهذا حتى تتيسر عملية جمع الأدلة قبل الوصول إليها من طرف المجرمين ، وقد أعطى المشرع الجزائري هذا الحق لقاضي التحقيق وكرسه في المادة 79 من ق.إ.ج وقد يكون هذا الإنقال في دائرة اختصاصه كما قد يكون خارج دائرة الإختصاص¹. فإذا كان في دائرة الإختصاص فوجب عليه مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادة 79 وهي:

✚ إخطار وكيل الجمهورية الذي يملك الحق في مرافقته.

✚ الإستعانة بكاتب التحقيق.

✚ تحري محضر عن إجراءاته وما يقوم به

✚ أما في حالة انتقاله خارج دائرة اختصاصه فقد نصت على ذلك المادة

✚ 80 من ق.إ.ج وهي:

✚ أن ينتقل رفقة كاتبه وأن يخطر وكيل الجمهورية بمحكمته.

✚ إخطار وكيل الجمهورية بالمحكمة التي سينتقل إلى دائرتها.

✚ التنويه عن الأسباب التي أدت إلى انتقاله.

¹- خليل باديس ، زهير بورنان ، أوامر قاضي التحقيق وفق الأمر 2015 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر، 2016/2017 ص 25.

ثانيا : الأمر بالتفتيش وحجز القرائن:

سمحت المواد 79 ، 80 ، 81 من ق.إ.ج لقاضي التحقيق الحق في الإنتقال لمنازل المتهمين أو المشتبه فيهم أو أي شخص له علاقة بالجريمة وهذا لتفتيشها وحجز الأدوات والقرائن المستعملة في الجريمة أو أي ما يساعد على اكتشافها كما يجوز له _قاضي التحقيق الإنتقال لأي مكان يمكن فيه العثور على أدلة تقيده لكشف الجريمة كرفع البصمات وأخذ الآثار.

يجوز لقاضي التحقيق أن ينيب ضابط الشرطة القضائية في حالة تعذره عن القيام بالعملية وهذا بعد إصدار إنابة قضائية بإجراء عملية التفتيش.¹

وترك المشرع الجزائري أمر تقدير ضرورة التفتيش لقاضي التحقيق وأجاز له الإنتقال لمكان وقوع الجريمة للقيام بالتفتيش سواءً من تلقاء نفسه، أو بطلب من وكيل الجمهورية.

ولحماية حرمة المنازل وضع المشرع الجزائري شروطا لتنظيم عملية التفتيش وهي شروط شكلية وشروط موضوعية.²

فالشروط الموضوعية تمثلت في:

1- يكون للجريمة وصف جنائية أو جنحة بالإضافة لكونها وقعت فعلا.

¹- محمد حزيط ، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المرجع السابق ، ص118.

²- علي شمالل ، المرجع السابق ، ص 57.

2- أن يكون هناك اتهام ضد شخص صاحب المسكن سواءً كان فاعلا أصليا أو شريكا أو محرضا.

3- أن يتم تحديد المسكن تحديدا كافيا.

أما الشروط الشكلية فتمثلت في وجوب حضور المتهم وفي حالة غيابه يعوض بشاهدين لا تربطهم أي علاقة بسلطات القضاء أما عن وقت إجراء التفتيش فحدده المشرع في الفترة الممتدة من الساعة الخامسة صباحا للساعة الثامنة مساءً.¹

وكاستثناء سمح القانون بدخول المنازل المعنية بالتفتيش وهذا في حالات وهي:

- ❖ رضا المعني بالتفتيش.
 - ❖ توجيه نداءات من داخل المنزل.
 - ❖ في الجرائم الموصوفة جنائيات حيث اشترط المشرع حضور قاضي التحقيق بنفسه وكذا حضور وكيل الجمهورية.
 - ❖ جرائم المخدرات والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات والجريمة المنظمة للحدود وجرام تبييض الأموال والإرهاب والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف.
- (مادة 47/4 ق.إ.ج).

¹- فوزي عمارة ، قاضي التحقيق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص173.

إن المشرع أجاز حجز كل الأشياء التي لها علاقة بالجريمة كالمسدسات والسكاكين أو الأشياء المتحصل عليها كالأموال المسروقة والمعادن الثمينة والوثائق. وهذا حسب المادة 84 ق.إ.ج.¹

الفرع الثاني: الأمر بسماع شهادة الشهود

يقصد بسماع شهادة الشهود الإدلاء بمعلومات الشاهد أمام سلطة التحقيق بحيث يجيز القانون لقاضي التحقيق سماع أي شخص يفيد به دليل يؤكد البراءة أو الإدانة بما فيهم أقارب المتهم وأصدقائه وهذا حسب المادة 88 من ق.إ.ج.²

كما أن للقاضي الحق في إحضار الشاهد بواسطة القوة العمومية في حالة رفضه الحضور، أما في حالة عدم استطاعة الشاهد الحضور فينتقل إليه قاضي التحقيق لسماع شهادته.³

إن القانون أوجب على قاضي التحقيق سماع الشاهد منفردا بغير حضور المتهم ، بعد أن يتم سؤاله عن هويته الكاملة وعن ما إذا كانت تربطه صلة قرابة بالمتهم وعن سنه ثم

¹- علي شمالل ، مرجع سابق ص 61.

²- محمد سعيد نمور ، أصول الإجراءات الجزائية، شرح لقانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة ، عمان، 2005، ص 349.

³- علي شمالل، مرجع سابق ، ص 52.

يتم تحليله بالصيغة: "أقسم بالله العظيم أن أتكلم بغير حقد أو خوف وأن أقول كل الحق ولا شيء غير الحق"¹.

وقد أعطى قانون الإجراءات الجزائية لقاضي التحقيق الحرية في تحديد الأشخاص الذين يرى فائدة في سماع شهادتهم، سواء كان هؤلاء الأشخاص قد ورد ذكرهم في البلاغ عن الجريمة أو الشكوى منها أو يكون قد وصل إلى علم قاضي التحقيق بوسيلة ما أن لديهم معلومات عن الجريمة. كما يحق لقاضي التحقيق بقرار مسبب رفض سماع شهادة شاهد سبق للنيابة أن طالبت الاستماع إليه، وإذا اقتضى الأمر الاستماع إلى الموظفين أو رجال الشرطة فيستحسن استدعائهم بواسطة رسالة ويخطر رئيس مصلحتهم بهذا الاستدعاء.

إذا لم يحضر الشاهد لأداء شهادته يحرر قاضي التحقيق محضرا بذلك (محضر عدم حضور شاهد) ويبلغه إلى النيابة العامة لإبداء طلباتها فيما يخص إدانة الشاهد أو الأمر بإحضاره بالقوة العمومية، وبعدها يجوز لقاضي التحقيق إصدار أمر بإحضار الشاهد والحكم عليه بغرامة من 200 إلى 2000 دينار. وإذا حضر الشاهد بعد ذلك وأبدى عذرا جديا يجوز لقاضي التحقيق إعفائه من كل الغرامة أو جزء منها (المادة 97 /2 من قانون الإجراءات الجزائية).

¹ - عاطف النقيب أصول المحاكمات الجزائية، دراسة مقارنة، دار المنشورات الحقوقية، لبنان، 1993 ص 344.

كما أن شهادة القصر دون 16 سنة يؤخذ بها على سبيل الاستدلال فقط وهو معفي من الحلف.¹

ويجوز لقاضي التحقيق الاستعانة بمترجم ووجب ذكر اسم المترجم ولقبه مهنته وموطنه وبنوه عن حلفه اليمين الخاصة بالمترجم حسب المادة 91 ق.إ.ج.

إن الأمر 02-15 قد أتى بتدابير جديدة متعلقة بحماية الشهود فخصص لها المواد من 65 مكرر 19 إلى غاية 65 مكرر 28 وتضمنت هذه التدابير²:

- إخفاء المعلومات المتعلقة بهوية الشاهد.
- وضع رقم خاص تحت تصرفه.
- تمكينه من نقطة إتصال لدى مصالح الأمن.
- ضمان حماية جسدية مقربة له ولأفراد عائلته.
- وضع أجهزة تقنية وقائية بمسكنه.
- تسجيل المكالمات الهاتفية التي يتلقاها أو يجريها بشرط موافقته.
- تغيير مكان الإقامة ومنحه مساعدة اجتماعية أو مالية.
- وضعه إن تعلق الأمر كسجين في جناح يتوفر على حماية خاصة.

¹- محمد حزيط ، مرجع سابق، ص77.

²- علي شمالل ، مرجع سابق ص54.

ويلتزم الشاهد بالانتقال لمكتب قاضي التحقيق في حالة استدعائه ووجب له أن ينقل له كل ما رآه أو سمعه أو أدركه بحواسه بشأن الوقائع.

الفرع الثالث : الأمر بنذب الخبراء

أجاز المشرع في المادة 1/43 من قانون الإجراءات الجزائية لكل جهة قضائية تتولى التحقيق أو الحكم في الدعوى عندما تعرض فيها مسألة فنية أن تأمر من تلقاء نفسها بنذب خبير أو تتدبه بناء على طلب النيابة العامة أو الخصوم.

ويختار الخبير في الحالات العادية من ضمن القائمة التي تعدها المجالس القضائية كل سنة بعد أخذ رأي النيابة العامة (المادة 1/144 من قانون الإجراءات الجزائية). أما في الحالات الاستثنائية فيجوز لقاضي التحقيق نذب خبير غير مقيد بالجدول.

هناك من الحالات ما تكون مستعصية على قاضي التحقيق نظرا لطابعها التقني أو الفني أو غيره ، فهنا أجازت المادة 146 من ق.إ. ج لقاضي التحقيق أن يأمر بنذب خبير وقد يكون هذا بطلب من النيابة العامة أو الخصوم أو من تلقاء نفسه.¹

ومن بين الميادين التي يمكن اللجوء فيها للخبرة: الطب الشرعي والعقلي ، ميادين البيولوجيا والكيمياء .

¹- محمد حزيط ، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مرجع سابق ، ص125.

إن أهم ميدان من هذه الميادين هو ميدان المحاسبة والذي يرتبط بجريمة تعد من أخطر الجرائم وهي جرائم الرشوة والإختلاس ، يكون كذلك ميدان الطب الشرعي مسرحاً للخبرة فيكون ذلك في تشريح الجثة لمعرفة سبب الوفاة أو وقت الوفاة وكذا الوسيلة المستعملة في الجريمة كما قد يلجأ قاضي التحقيق له لتحديد طبيعة الجروح والوسيلة المستعملة لإحداثها .¹

ولقاضي التحقيق الحق في اختيار خبير من الخبراء المسجلين على مستوى المجلس القضائي بحكم أن كل مجلس له جدول من الخبراء المعتمدين لديه، كما يجوز له اختيار خبير من غير المسجلين في الجدول وهذا كإستثناء ويكون بقرار مسبب كما خولت المادة 147 من ق.إ.ج لقاضي التحقيق أن يندب خبيراً واحداً كما له الحق في ندب عدة خبراء². ويشترط في الخبير أن تتوفر فيه صفات الحياد والنزاهة لأن لرأيه وزناً كبيراً أمام القضاء لذا منح القانون للخصوم الحق بطلب رده في حالة وجود أسباب جدية يُخشى من انحرافه بسببها³.

ووجب على الخبير إنهاء مهمته في المدة المحددة له أما في حالة الإقتضاء فيمكن للقاضي إعطائه مدة إضافية، ويقدم الخبير عمله بعد إنهاءه متضمناً مقدمة تحتوي اسم

¹- أحسن بوسقيعة ، مرجع سابق ، ص 113.

²- عبد الله أوهابيه ، مرجع سابق ، ص 501.

³- عمر السعيد رمضان أصول المحاكمات الجزائية في التشريع اللبناني ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، لبنان، 1972، ص 333.

الخبير وصفته والمهمة المطلوبة منه، ثم قسم أول للإجراءات التي قام بها كالتشريح أو الكشف وقسم ثاني يتضمن نتائج الخبرة. ويعد تقرير الخبير دليلا كسائر أدلة الإثبات يخضع لتقدير القاضي.¹

الفرع الرابع: الأمر بالإنبابة القضائية

إن القاعدة العامة تنص على قيام قاضي التحقيق بجميع الإجراءات المتعلقة بالتحقيق ولكن كاستثناء منح المشرع الجزائري إمكانية ندب أحد القضاة أو مأموري الضبط القضائي للقيام بإجراءات بالنيابة عنه وهذا لغرض تسهيل أعمال قاضي التحقيق وللإسراع فيها وتعرف هذه الإنابة بأنها الإجراء الذي بواسطته يكلف قاضي التحقيق سلطات معينة للقيام ببعض إجراءات التحقيق والتي لا يستطيع القيام بها بنفسه.²

ولا تتم الإنابة القضائية إلا بشروط تضمنتها المادة 138 من ق.إ.ج وهي³:

- يجب أن تصدر الإنابة من قاضي تحقيق مختص.
- أن تصدر الإنابة إلى أطراف الشرطة القضائية لا الأعوان.
- أن تكون الإنابة مكتوبة صريحة وبعبارات واضحة.

¹ - ولد زهير سعيد المدهون ، الرقابة على أوامر قاضي التحقيق في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 ، ص37.

² - ولد زهير سعيد المدهون، مرجع سابق، ص34.

³ - بوعويمة أمين شعيب اختصاصات الضبطية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية ، الجزائر ، 2012/2013 ، ص40.

▪ يجب أن يشمل أمر الإنابة على هذه المعلومات:

❖ إسم قاضي التحقيق ومصدر الإنابة.

❖ إسم الضابط المفوض ومعلوماته.

❖ إسم المتهم ، التهمة ، عنوانه ونوع الجريمة

❖ الإجراءات المطلوب اتخاذها.

يجب على المكلف بتنفيذ الإنابة القضائية سواءً كان ضابطاً من ضباط الشرطة القضائية أو قاضي من قضاة المحكمة التأكد من الإختصاص المحلي والنوعي ففي حالة عدم الإختصاص يجوز له ردها إلى القاضي المنيب مع ذكر أسباب ردها ويجوز للمنتدب تكليف غيره من ضباط الشرطة القضائية بتنفيذ الإنابة تحت مسؤوليته.¹

¹- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق ، ص111.

المطلب الثاني : الإجراءات الإحتياطية والوقائية ضد المتهم

تعتبر هذه الأوامر التي تتخذ في مواجهة المتهم ماسة أساسا بتقييد حريته أو الحد منها وبالعودة لقانون الإجراءات الجزائية نرى بان المشرع مثلما أعطى لقاضي التحقيق سلطة إتخاذ أي إجراء يراه مناسبا لإظهار الحقيقة فإنه أيضا أعطى له السلطة التقديرية في اتخاذ الأمر الذي يراه مناسبا للمتهم.

وقد قسمنا هذا المطلب لفرعين تطرقنا فيهما للإجراءات الإحتياطية التي تكون ضد المتهم (الفرع الأول) وكذا الإجراءات الوقائية (الفرع الثاني).

الفرع الأول : الإجراءات الإحتياطية

تصدر هذه الإجراءات كقاعدة عامة في مواجهة المتهم خدمة للقضية المطروحة أمام قاضي التحقيق والغرض منها إحضار أو توقيف المتهم حتى يكون تحت تصرف قاضي التحقيق ولو على حساب حريته التي حماها الدستور وتمثلت في الأمر بالإحضار (أولا) الأمر بالقبض (ثانيا) الأمر بالإيداع (ثالثا) وبالوضع تحت الرقابة القضائية (رابعا).

أولا: الأمر بالإحضار:

لقد عرف المشرع الجزائري الأمر بالإحضار في المادة 110 من ق.إ.ج وهو ذلك الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق إلى القوة العمومية لإقتياد المتهم ومثوله أمامه على

الفور، ويجب على عون القوة العمومية أو الشرطة القضائية عرض هذا الأمر على المتهم وتسليمه نسخة منه فإذا رفض الامتثال وحاول الهروب وجب إحضاره بالقوة¹.

يصدر الأمر بالاحضار من طرف قاضي التحقيق ويمكن أن يصدره وكيل الجمهورية وهذا في الجنايات المتلبس بها وفي حالة عدم إتصال قاضي التحقيق بالقضية، ويصدر هذا الأمر لغرض استجواب المتهم من طرف قاضي التحقيق، وإذا تعذر استجوابه لغياب هذا الأخير يتم عرضه أمام أي قاضي التحقيق أو أي قاضي من قضاة المحكمة وفي حالة تعذر ذلك يطلق سراح المتهم حسب المادة 112 من ق.إ.ج².

يجب على الأمر بالإحضار أن يتضمن صفة القاضي، الهوية الكاملة للمتهم والتهمة المنسوبة إليه والمادة القانونية ويوقع عليه قاضي التحقيق ويختمه ثم يتم إرساله إلى الشرطة أو الدرك³.

أما في حالة العثور عن الشخص المبحوث عنه خارج دائرة اختصاص محكمة القاضي الذي أصدر الأمر، ينقاد إلى وكيل الجمهورية للمكان الذي وقع فيه القبض حيث يقوم باستجوابه عن هويته ويستمع لأقواله ثم يأمر بتحويله للمحكمة التي يوجد بها قاضي التحقيق الذي أصدر الأمر.

¹ - عبد الرحمن خلفي، مرجع سابق، ص 266.

² - علي شمال، مرجع سابق، ص 73.

³ - عبد الرحمن خلفي، مرجع سابق، ص 267.

أما في حالة معارضة المتهم وتقديمه حجبا تنفي عنه التهمة فإنه يقناده للمؤسسة العقابية ويبلغ القاضي المختص بإرسال محضر سماع الأقوال المتضمن وصفا كاملا وهنا وجب على قاضي التحقيق اتخاذ القرار حسب ما رأى من الملف بمثل المتهم أمامه أو إخلاء سبيله حسب المادة 114 ق.إ.ج.¹

ثانيا : الأمر بالقبض:

نصت عليه المادة 119 بأنه الأمر الذي يصدر إلى القوة العمومية بالبحث عن المتهم وجلبه إلى المؤسسة العقابية المذكورة في الأمر حيث يجري تسليمه وحبسه. كما عرفه الفقهاء بأنه حرمان الشخص من حرية التجول فترة من الوقت طالت أو قصرت على البقاء في مكان معين والانتقال إليه لسماع أقواله في جريمة مسندة إليه.²

إن الغرض من الأمر بالقبض هو وضع المتهم المأمور بالقبض عليه تحت تصرف قاضي التحقيق لمدة لا تزيد عن 48 ساعة وهذا لاستجوابه واتخاذ الإجراءات المناسبة كالحبس المؤقت أو الوضع تحت الرقابة القضائية أو إخلاء سبيله وأي حبس فوق هذه المدة يعتبر حبسا تعسفيا.³

أما عن شروطه فهناك شروط موضوعية تمثلت في:

¹ - علي شمالل، المرجع نفسه، ص74.

² - محدة محمد : الحبس الاحتياطي إجراء استثنائي ، مجلة الفكر العربي، العدد 3، 1985، ص33.

³ - عبد الله أوهاببيبة، مرجع سابق، ص 528.

✚ حالة عدم حضور المتهم بعد التكليف بالحضور بدون عذر مقبول أول تجنب هربه.

✚ إذا لم يكن لديه محل إقامة معروف أو إن كانت الجريمة في حالة تلبس¹.

✚ كما يشترط أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس أو بأي

عقوبة أخرى أشد جسامة².

كما أن له شرطا شكليا وهو استطلاع رأي وكيل الجمهورية لهذا الأمر.³

ويتم تبليغ وتنفيذ الأمر بالقبض بواسطة ضباط أو أعوان الضبط القضائي أو أحد

أعوان القوة العمومية الذي وجب عليه أن يعرضه على المتهم وأن يسلمه نسخة منه بموجب

المادة 110 فقرة 2 ق.إ.ج ويساق المتهم المقبوض إلى المؤسسة العقابية المذكورة في الأمر

بالقبض م 120 ق.إ.ج.⁴

أما في حالة إلقاء القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص القاضي الأمر فيقدمه

المكلف بتنفيذ الأمر إلى وكيل الجمهورية الذي يعمل في الدائرة ، أما في حالة تواجد المتهم

في بلد أجنبي فإن التنفيذ يكون بواسطة وزارة العدل عن طريق وزارة الخارجية وهيئاتها

الدبلوماسية وفقا للإتفاقيات الثنائية أو الدولية في إطار قواعد تسليم المجرمين.⁵

¹- إدوار غالي الذهبي: إعادة النظر في الأحكام الجنائية، دار النهضة العربية، مصر، 1986.

²- مامون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الفكر العربي ، مصر ، 1998.

³- طيهار أحمد: مقال بعنوان الحبس المؤقت في ظل التعديل الأخير لقانون الإجراءات الجزائية.

⁴- علي شمال ، مرجع سابق، ص75.

⁵- عبد العزيز سعد إجراءات الحبس الإحتياطي والإفراج المؤقت، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص49.

ثالثاً: الأمر بالإيداع في المؤسسة العقابية:

إن الأمر بالإيداع مذكور في المادة 117 ق.إ.ج فلقد عرفت أنه الأمر الذي يصدره القاضي إلى المشرف رئيس مؤسسة إعادة التربية باستلام وحبس المتهم.

وعرفه عمر خوري بأنه سلب لحرية المتهم مدة محدودة قانوناً بعد فتح تحقيق معه عن طريق إيداعه في مؤسسة عقابية قريبة عن دائرة المحكمة التابع لها قاضي التحقيق بموجب الأمر بالحبس المؤقت ومذكرة الإيداع¹.

كما نصت المادة 118 على وجوب استجواب المتهم قبل إيداعه كما يجب أن تكون الجريمة معاقبا عليها بالحبس أو بأي عقوبة أخرى أشد جسامة. إن الأمر بالإيداع يصدر ضد المتهم إما في مرحلة الاستجواب حينما يستجوب من طرف قاضي التحقيق وإما أن يكون في أي مرحلة من مراحل التحقيق وهذا في حالة إخلال المتهم بإحدى التزاماته².

كما أوجب القانون تبليغ مذكرة الإيداع للمتهم قبل تنفيذها . ويجب أن يكون الشخص المعني بالإيداع متهما بجناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس أو بأي عقوبة أخرى أشد جسامة. كما يشترط إصدار الأمر بالإيداع من طرف قاضي التحقيق المختص قانوناً والذي

¹- عمر خوري ، شرح قانون الإجراءات الجزائية 2010 - 2011 ، ص68

²- محمد حزيط، مرجع سابق ، ص127.

يملك كل الصلاحيات لإصدار الأمر إن رأى أن ذلك يفيد التحقيق، كما يمكن أن يكون بطلب من وكيل الجمهورية في الجرح المتلبس بها¹.

رابعاً : الأمر بالوضع تحت الرقابة القضائية:

نظراً لتزايد المنادين بمبدأ قرينة البراءة وظهور دعاة تسبب الحبس المؤقت ، أدخل المشرع الجزائري إجراء الرقابة القضائية والتي نظم أحكامها في المواد 125 مكرر 1 من الأمر 15-2002 المؤرخ في 23/07/2015 والمادة 125 مكرر 2 والمادة 125 مكرر 3 ولم يعرف المشرع هذا الإجراء.

فمنستطيع القول بأنها إجراء لا يرقى لنفس درجة الخطورة التي تكمن في حبس المتهم مؤقتاً، فمثلاً تكون بوضع المتهم تحت رقابة الشرطة أو الدرك بالمثل أمام أي منهما في أوقات يحددها له قاضي التحقيق أو يأمره بعدم مغادرة التراب الوطني بسحب جواز سفره.²

بعد مثل المتهم أمام قاضي التحقيق يأمر هذا الأخير بوضع المتهم تحت الرقابة القضائية في حالة ما إذا كانت الوقائع المنسوبة للمتهم معاقب عليها بالحبس أو بعقوبة أشد (جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس). ولا تجوز الرقابة القضائية في الجرح المعاقب عليها بالغرامة ولا في المخالفات إطلاقاً عملاً بنص الفقرة الأولى للمادة 125/1³.

¹- ناصر حمودي، مرجع سابق، ص250.

²- عبد الله أوهابيبية، مرجع سابق ، ص 536.

³- عبد الله أوهابيبية ، المرجع نفسه، ص536.

تلزم الرقابة القضائية المتهم بالخضوع إلى أحد الإلتزامات أو عدة إلتزامات منصوصة

في المادة 125 مكرر 1 وهي:

- عدم مغادرة الحدود الإقليمية التي حددها قاضي التحقيق إلا بإذن من هذا الأخير.
- عدم الذهاب إلى بعض الأماكن التي حددها قاضي التحقيق. المثل دوريا أمام المصالح والسلطات المعنية من طرف قاضي التحقيق.
- تسليم كافة الوثائق التي تسمح بمغادرة التراب الوطني أو ممارسة مهنة أو نشاط يخضع إلى ترخيص إما إلى أمانة الضبط أو مصلحة أمن يعينها قاضي التحقيق مقابل وصل.
- عدم القيام ببعض النشاطات المهنية عندما ترتكب الجريمة إثر ممارسة أو بمناسبة هذه النشاطات وعندما يخشى من ارتكاب جريمة جديدة.
- الإمتناع عن رؤية الاشخاص الذين يعينهم قاضي التحقيق أو الإجتماع قاضي التحقيق.
- إيداع نماذج الصكوك لدى أمانة الضبط وعدم استعمالها إلا بترخيص من المكوث في إقامة محمية يعينها قاضي التحقيق وعدم مغادرتها إلا بإذن هذا الأخير.
- يكلف قاضي التحقيق ضباط الشرطة القضائية بمراقبة تنفيذ هذا الإلتزام وبضمان حماية المتهم.
- عدم مغادرة مكان الإقامة إلا بشروط وفي مواقيت محددة.

يكون قاضي التحقيق مخولا كسلطة لإصدار أمر بالرقابة القضائية على المتهم كما

يشترك معه في سلطة إصدار هذا الأمر وكيل الجمهورية.¹

في حالة إحالة المتهم على جهة حكم تبقى الرقابة القضائية قائمة ولا ترفع إلا بأمر

من تلك الجهة ، أما في حالة تأجيل القضية يجوز أن تأمر بإبقاء المتهم تحت الرقابة

القضائية أو وضعه تحت الرقابة إن كان في حالة إفراج تطبيقا للمادة 125 مكرر 3

ق.إ.ج.²

تنتهي الرقابة القضائية بانتفاء وجه الدعوى أو الحكم على المتهم سواء بالبراءة أو

بالعقوبة مع وقف التنفيذ أو بالغرامة كما يمكن للمتهم أو محاميه أن يطلب رفع الرقابة

القضائية فيبلغ قاضي التحقيق والذي بدوره يبلغ الطلب لوكيل الجمهورية لإستطلاع رأيه ثم

يصدر أمرا برفع الرقابة أو رفض الطلب. وإن لم يفصل قاضي التحقيق في الطلب في أجل

يوم من 15 تاريخ تقديمه يمكن للمتهم أن يرفع الطلب لغرفة الإتهام.³

¹- عمر خوري ، مرجع سابق، ص 84.

²- عبد الله أوهابيبية ، مرجع سابق، ص 540.

³- محمد حزيط ، قاضي التحقيق ، مرجع سابق ص 144.

الفرع الثاني : الإجراءات الوقائية

أولاً: الأمر بالحبس المؤقت

إن إجراء الحبس المؤقت لم يأخذ نصيبه من تعريفات في نصوص ومواد تشريعات الإجراءات الجزائية بل نص على كونه إجراء استثنائياً وهذا بالعودة لنص المادة 123 من ق.إ.ج ولم يتم تعريفه إلا من بعض الفقهاء¹. ويتم تقرير الحبس المؤقت سواء من طرف وكيل الجمهورية وهذا بناءً على طلب (المادة 118/2 ق.إ.ج) أو من طرف قاضي التحقيق نفسه. ولا يمكن وضع المتهم رهن الحبس المؤقت إلا بتوفر شروط موضوعية وأخرى شكلية².

فالشروط الموضوعية تتكون من ثلاث شروط مجتمعة من المادتين 118 ق.إ.ج بالنسبة للشرطان الأولان و 123 ق.إ.ج. جلل شرط الثالث والمتمثلة في:

الإستجواب.

- أن تكون الجريمة المنسوبة للمتهم جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس.
- بينما يتعلق الشرط الثالث بكون إلتزامات الرقابة القضائية غير كافية في
- الحالات التي أشارت إليها المادة 123 مكرر من ق.إ.ج وهي:

¹- عباس زواوي الحبس المؤقت وضمائنه في التشريع الجزائري مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، ص261.

²- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق ، ص136.

- انعدام موطن مستقر للمتهم أو عدم تقديمه ضمانات كافية للمثول أمام القضاء أو كانت الأفعال جد خطيرة.

- أن يكون الحبس المؤقت الإجراء الوحيد للحفاظ على الحجج والأدلة وعدم الضغط على الشهود.

- أن يكون ضروريا لحماية المتهم وللوقاية من عدم حدوث الجريمة من جديد.

- عدم تعيد المتهم بالالتزامات المترتبة على إجراءات الرقابة القضائية.

كما أن لقاضي التحقيق السلطة التقديرية في تقرير توفر أحد الشروط¹.

أما الشروط الشكلية فتمثلت في المادة 118 ق.إ.ج حيث تضمنت أمر الوضع في الحبس المؤقت مسببا وأن يكون متبوعا بمذكرة الإيداع.

وتتحدد مدة الحبس المؤقت وفقا لطبيعة الجريمة جنائية أو جنحة والعقوبة المقدرة لها². (1) ، ونصت عليها المادة 124 من ق.إ.ج فلا يمكن حبس متهم مؤقتا بتهمة جنحة عقوبتها تساوي أو تقل على ثلاث سنوات وعليه فإن الحبس المؤقت كقاعدة عامة يكون في الجنائيات عموما، في الجرح المعاقب عليها بالحبس لمدة تفوق ثلاث سنوات وفي الجرح التي

¹- أحسن بوسقيعة ، مرجع سابق، ص 137.

²- حسيني رنده ، من الحبس الإحتياطي إلى الحبس المؤقت ، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 16.

نتجت عنها وفاة انسان أو مخلة بالنظام العام ، كما يتوجب أن تكون فترة الشخص المحبوس مؤقتا محددة سلفا وهي شهر واحد أو أربعة أشهر¹.

أ- الحبس المؤقت لمدة شهر:

نصت عليه المادة 124 من ق.إ.ج فحبس المتهم مؤقتا لمدة شهر يجب توفر شروط

وهي:

* يجب أن يكون المتهم غير مقيم في الجزائر : فهنا يجوز حبسه لمدة شهر غير قابلة للتجديد متى كانت الجنحة يعاقب عليها القانون بالحبس ثلاث سنوات أو أقل.

في حالة المتهم المقيم بالجزائر : لا يجوز أصلا حبسه مؤقتا على ذمة التحقيق إلا

في حالة الجنحة الناتجة عن وفاة إنسان أو الجنحة المخلة بالنظام العام.²

ب - الحبس المؤقت لمدة أربعة أشهر :

نصت عليه المادة 125/1 ق.إ.ج بحيث أن الأشخاص المتهمين بجناية³ أو بجنحة

عقوبتها محددة في المادة 124 يجوز حبسهم مؤقتا لمدة 4 أشهر أما بالنسبة للتمديد فيجوز

لقاضي التحقيق تمديد مدة الحبس المؤقت، أما مدة التمديد ومرات التمديد فمحكوم بنوع ومدة

¹- عبد الله أوهابيبية ، مرجع سابق ، ص 555.

²- المرجع نفسه، ص556

³- عبد الله أوهابيبية ، مرجع سابق، ص 558.

العقوبة.

فبالنسبة للجنح التي يجوز فيها الحبس المؤقت لمدة 4 أشهر وهي الجنح المعاقب عليها بأكثر من ثلاث سنوات حبسا فحسب المادة 125/2 فلقاضي التحقيق السلطة إن رأى ضرورة لإبقاء المتهم محبوسا تمديد الحبس المؤقت مرة واحدة ولمدة 4 أشهر فقط¹.

أما بالنسبة للجنايات فهي مذكورة في المادة 1-125 في الفقرة 3 ويحكم عدد مرات تمديد العقوبة ونوعها على ما يلي:

- التمديد في الجنايات المعاقب عليها بأقل من 20 سنة جاءت في المادة 1-125 فتكون قابلة للتجديد مرتين في كل مرة أربعة أشهر.

- التمديد في الجنايات المعاقب عليها بأكثر من 20 سنة أو تساويها جاءت في المادة 125-2/1 فيمكن لقاضي التحقيق في هذه الحالة أن يمدده ثلاث مرات².

- وفي حالة إجراء خبرة أو في حالة تلقي شهادات خارج التراب الوطني فطبقا للمادة 125 من الأمر 02-15 فيمكن لقاضي التحقيق في أجل شهر قبل انتهاء المدة القصوى للحبس أن يطلب من غرفة الإتهام وفقا للأشكال المنصوص عليها في الفقرات 5 ، 6 ، 7 و 8 من المادة 125- تمديد الحبس المؤقت.

¹- رمضان غسمون، الحق في محاكمة عادلة من خلال التشريع الوطني الجزائري والتشريع الدولي، الطبعة الأولى، دار الألمعية، الجزائر ، 2010، ص72.

²- علي شمالل ، مرجع سابق ، ص84 .

ويجوز لغرفة الإتهام تمديد الحبس المؤقت لمدة أربعة أشهر قابلة للتجديد أربع

مرات¹.

أما عن خصم مدة الحبس فقد نصت على ذلك صراحة المادة 13/3 من القانون رقم 04-05 المؤرخ في 06/02/2005 المتضمن قانون تنظيم السجون والتي نصت على وجوب خصم المدة المنقضية في الحبس المؤقت من العقوبة المحكوم عليه أي إدخال مدة الحبس المؤقت ضمن العقوبة المحكوم بها².

ثانيا : الأمر بالإفراج:

يتم إخلاء سبيل المتهم الموقوف مؤقتا في حالات معينة فقد يكون هذا الإفراج وجوبيا كما قد يكون جوازيا بالإضافة للإفراج بطلب.

أ - الإفراج الوجوبي: يكون قاضي التحقيق ملزما بإخلاء سبيل المتهم في الحالات التالية:

في حالة انتهاء مدة الحبس المؤقت سواء شهر أو الأربع أشهر للجنح المعاقب عليها لمدة تساوي أو تقل عن الثلاث سنوات وكذلك الأمر حين إنتهاء المدة القصوى لوضع المتهم بالحبس المؤقت في الجنايات. وكذا حين إصدار قاضي التحقيق أمراً بالألا وجه للمتابعة أو في حالة صدور حكم ببراءة المتهم ، في حالة عدم فصل قاضي التحقيق في طلب وكيل

¹- علي شمال ، مرجع سابق، ص 85.

²- كمال هييته ، النظام القانوني للحبس المؤقت في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة مجد خيضر بسكرة، 2015/2016 ، ص 48.

الجمهورية بعد مرور 48 ساعة، في حالة إلغاء الأمر بالوضع في الحبس المؤقت من طرف غرفة الإتهام.¹

ب- الإفراج الجوازي :

حسب نص الفقرة الأولى من المادة 126 من ق.إ.ج. فإذا رأى قاضي التحقيق أنه لا يوجد مبرر لإبقاء المتهم محبوساً وأن الإفراج عنه لا يؤثر على حسن سير التحقيق جاز له أن يصدر أمراً بالإفراج عن المتهم الذي يتعين عليه الإلتزام بكل إجراءات التحقيق وإخطار قاضي التحقيق بتقلاته.²

ج- الإفراج بناءً على طلب :

إن طلب الإفراج عن المتهم المحبوس مؤقتاً قد يكون من طرف وكيل الجمهورية كما قد يكون من طرف المتهم ومحاميه.

1- الإفراج بناءً على طلب وكيل الجمهورية:

نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 126 ق.إ.ج والتي خولت لوكيل الجمهورية التدخل وطلب الإفراج المؤقت في حالة ما إذا رأى بأن الحبس المؤقت لم يعد ضرورياً أو أن قاضي التحقيق لم يتمكن من بلوغ الأدلة التي تثبت التهمة على المتهم فهنا يجوز له تقديم

¹- عمر خوري، دروس في قانون الإجراءات الجزائية ، جامعة الجزائر ، 2017-2018.

²- علي شمالال : مرجع سابق ، ص 86.

طلب بالإفراج المؤقت وعلى قاضي التحقيق الفصل في الطلب في مدة 48 ساعة من تقديمه وإذا انقضت المهلة ولم يبت فيها قاضي التحقيق يفرج عن المتهم في الحين. ولكن المشرع لم يشترط تسبب قاضي التحقيق لقراره سواء بالقبول أو بالرفض حينما يكون طلب الإفراج مقدما من طرف وكيل الجمهورية.¹

2- الإفراج بناء على طلب المتهم ومحاميه:

طبقا لنص المادة 127 من ق.إ.ج. فإن المتهم يمكنه تقديم طلب للإفراج المؤقت من قاضي التحقيق ويجب على قاضي التحقيق أن يبت في الطلب في مدة ثمانية أيام من يوم تبليغ الملف إلى النيابة العامة، ففي حالة إصداره أمرا بالإفراج المؤقت عن المتهم وجب عليه تسببه تسببا كافيا أما في حالة رفضه للطلب يصدر أمرا برفض طلب الإفراج ولا يجوز إعادته إلا بعد انقضاء مدة شهر كاملة ابتداءً من تاريخ صدور الرفض.²

أما في حالة عدم رد قاضي التحقيق عن طلب الإفراج خلال مدة الثمانية أيام من تاريخ إرسال الملف للنيابة العامة يجوز للمتهم تقديم الطلب لغرفة الاتهام لتبت غرفة الاتهام في الطلب في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً وفي حالة تجاوز مدة الشهر ولم تفصل في الأمر يفرج عن المتهم.³

¹- فوزي عمارة ، مرجع سابق، ص303.

²- عبد الرحمان خلفي ، مرجع السابق، 293.

³- عبد الله أوهابيبية ، مرجع سابق ، ص 575.

في حالة رفع الدعوى إلى جهة قضائية للفصل فيها أصبح لهذه الجهة الحق في الفصل في طلب الإفراج إلا إذا كانت المحكمة هي التي أمرت بالحبس وهذا بإجراء المثول الفوري المستحدث بموجب قانون 02-15 في هذه الحالة لا يمكن استئناف أمر المحكمة الذي يأمر بوضع المتهم في الحبس المؤقت طبقاً لأحكام المادة 339 مكرر 6 ق.إ.ج ، وفي حالة قضاء المحكمة بالإفراج عن المتهم يفرج عنه حتى ولو استأنفت النيابة العامة هذا الأمر وهذا بموجب المادة 124 المعدلة بموجب الأمر 02-15 ق.إ.ج¹.

¹- عبد الرحمان خلفي، مرجع سابق، ص 294.

خلاصة الفصل :

و إجمالاً يمكن القول ان قاضي التحقيق هو احد قضاة المحكمة توكل له مهمة اجراء تحقيقاً حول الجريمة او الأشخاص المتهمين في ارتكابها إذ نجده يقوم بتفتيش جميع الاشخاص المشتبه بهم و كل الاماكن التي يراها مساعدة بإظهار الحقيقة كما انه يمكنه الانتقال الى مكان الجريمة من اجل معاينتها و معاينة كافة الظروف المحيطة بمكان الجريمة و يقوم باستجواب المتهم او مواجهته بالأدلة المقدمة ضده كما يقوم بسماع الشهود و بعد ذلك فانه يقوم باصدار نوعين من الاوامر اما احالة المتهم الى الجهة المختصة او اصدار امر بالا و جهة للمتابعة و يخلى سبيل المحبوس احتياطياً .

الفصل الثاني

أوامر التصرف في التحقيق الاستئناف

تمهيد :

إن الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق تختلف بحسب وقت إصدارها وطبيعتها وأهميتها و الآثار القانونية الناتجة عنها ، و تنقسم الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق إلى ثلاثة أنواع ، الأوامر الصادرة عند بداية التحقيق، والأوامر الصادرة أثناء التحقيق، و الأوامر الصادرة عند نهاية التحقيق .

بعد عملية التحقيق والقيام بالإجراءات والتحقيقات والبحث عن الأدلة تأتي مرحلة نهاية التحقيق والتي تترجم كل ما قام به قاضي التحقيق من بداية عمله إلى نهايته ويختم سواءً بالأمر بالأمر بآلا وجه للمتابعة في حالة عدم اقتناع قاضي التحقيق بإدانة المتهم وبارتكابه الجرم المنسوب إليه أو إحالته إلى المحاكمة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى أوامر التصرف في التحقيق (المبحث الأول) كما سنتطرق في (المبحث الثاني) إلى إجراءات الاستئناف.

المبحث الأول: أوامر التصرف في التحقيق

بعد إعطاء قاضي التحقيق سلطة مباشرة أعمال التحقيق، وجب عليه أن يصدر أمراً بالتصرف في التحقيق الموكل إليه وقبل أن يصدر أمره وجب عليه التصريح بوجود أدلة كافية ضد المتهم ، أو عدم وجود أدلة كافية وهذا لإحالة المتهم على المحاكمة أو إصدار أمر بالألا وجه للمتابعة.¹

فبالعودة لنص المادة 3/169 من ق.إ.ج نجدها نصت على الوصف الدقيق للواقعة. وسنتطرق للأمر بالألا وجه للمتابعة (المطلب الأول) ثم البحث عن الاستمرار في الدعوى (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأمر بالألا وجه للمتابعة

أمر بالألا وجه للمتابعة إذا تبين لقاضي التحقيق أن الوقائع و المتابع بها المتهم لا تشكل جريمة أو لا توجد دلائل كافية ضد المتهم أو كان مقترف الجريمة ما زال مجهولاً، أو قام مانع من موانع العقاب أو سبب من أسباب الإباحة، ففي هذه الحالات يصدر قاضي التحقيق أمر بالألا وجه للمتابعة لصالح المتهم.

¹- فوزي عمارة ، مرجع سابق، ص315

لم يعرف المشرع الجزائري الأمر بألا وجه للمتابعة بل اكتفى بالنص عليه في المادة 163 من ق.إ.ج. وتم تعريفه من طرف بعض الفقهاء ومنهم الأستاذ سليمان عبد المنعم الذي عرفه بأنه التوقف عن مواصلة الدعوى الجنائية وتعطيل سيرورتها.¹

ففي هذا المطلب سنقوم بتبيان الطبيعة القانونية للأمر بألا وجه للمتابعة (الفرع الأول) بينما سنذكر شروط إصدار الأمر بألا وجه للمتابعة (الفرع الثاني).

الفرع الأول : الطبيعة القانونية للأمر بألا وجه للمتابعة

يرتكز الأمر بألا وجه للمتابعة على فكرتين² :

- ترجيح براءة المتهم.
- أو استحالة رفع الدعوى.

فالمشرع الجزائري أعطى لقاضي التحقيق السلطة في تقدير الأمر بألا وجه للمتابعة وهذا بالعودة لنص المادة 163 من قانون الإجراءات الجزائية حيث نصت على الحالات التي يصدر فيها قاضي التحقيق الأمر بألا وجه للمتابعة وهي الحالات :

* حينما تكون الوقائع لا تشكل وصف جنائية أو جنحة أو مخالفة.

* عدم وجود دلائل كافية ضد المتهم.

¹- فضيل العيش ، شرح قانون الإجراءات الجزائية بين النظري والعملي ، دار هومة ، (د.س.ن)، الجزائر، ص253

²- فوزي عمارة، مرجع سابق ص320.

* في حالة ما إذا كان مقترف الجريمة لا يزال مجهولاً.

الفرع الثاني: شروط إصدار الأمر بالأمر وجه للمتابعة

لم ينص صراحة المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية على الشروط الواجب

توافرها في الأمر بالأمر وجه للمتابعة، وتتمثل في:

أ. أن يكون الأمر مكتوباً

يشترط القانون أن يكون الأمر بالأمر وجه للمتابعة مكتوباً وهذا تطبيقاً للمادة 68/2 من

ق.إ.ج فلا يمكن أن يصدر أمر من طرف قاضي التحقيق لا يكون مكتوباً.¹

ب. أن يذكر كل البيانات:

أوجب المشرع الجزائري بيانات خاصة نصت عليها المادة 2/169 من إ.ق.ج أوجب

أن يتضمنها الأمر بالأمر وجه للمتابعة، وتتمثل هذه البيانات فيما يلي:

اسم المتهم ولقبه ونسبه وتاريخ ومكان ميلاده وموطنه و مهنته، كما يجب أن يذكر

في الأمر الوصف القانوني للواقعة المنسوبة للمتهم، و تحديد على وجه الدقة الأسباب التي

¹- عبد الرحمن خلفي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري والمقارن، مرجع سابق، ص310

من أجلها لا توجد دلائل كافية لإدانته، وإذا ما كانت أسباب قانونية أو أسباب موضوعية، و
تقيد الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق في ذيل طلبات وكيل الجمهورية¹

ج. تسبيب الأمر:

كما يشترط ذكر الأسباب المستندة إليها في إصدار هذا الأمر لتفادي الأوامر
الإرتجالية ولتسهيل مناقشة هذا الأمر في حالة استئنافه، وهذا طبقا للمادة 170 ق.إ.ج. كما
يجوز لقاضي التحقيق إصدار أمر انتقاء وجه الدعوى بصفة جزئية وبموجب التعديل الجديد
لقانون إ.ج المؤرخ في 23 جويلية 2015.

يخلى سبيل المتهم المحبوس بمجرد صدور أمر بانتقاء وجه الدعوى حتى لو استأنف
وكيل الجمهورية هذا الأمر وهذا على عكس القانون قبل التعديل.

إن الأمر بالألا وجه للمتابعة له آثار قانونية هامة ومن بينها إيقاف سير الدعوى
العمومية وإطلاق سراح المتهم المحبوس مؤقتا وهذا حسب المادة 163 ف 2 والتي نصت
على إخلاء سراح المتهمين المحبوسين مؤقتا في الحال رغم استئناف وكيل الجمهورية في
حالة أنهم لم يكونوا محبوسين لسبب آخر. كما يترتب عن هذا الأمر وضع حد للرقابة
القضائية وهذا حسب المادة 125 مكرر 3 ق.إ.ج.

¹فضيل عيش ، شرح قانون الإجراءات الجزائية بين النظري و العملي، طبعة جديدة ، دار البدر ، سنة 2008، ص
263.

إن هذا الأمر له حجية مؤقتة وليست مطلقة أي يجوز الرجوع عنها في حالة ظهور

جديدة.¹

أوردت الفقرة الثانية من المادة 175 من ق.إ.ج على سبيل المثال الحالات التي يمكن العودة فيها على الأمر بالألا وجه للمتابعة والمتمثلة في أقوال الشهود والأوراق والمحاضر، كما نوهت نفس الفقرة على أن تكون تلك الأدلة لم تعرض قبل هذا على قاضي التحقيق.

و الشيء الملاحظ أن المشرع الجزائري ختى خطوة إيجابية لما أجاز لأطراف الدعوى العودة للتحقيق و ذلك باعتبار أن قاضي التحقيق هو بشر و يمكنه أن يصدر أمر بالألا وجه للمتابعة سهوا منه أو أخطأ في ترجيح الأدلة المناسبة التي يستند عليها في إرسال ملف الدعوى إلى المحكمة، و ذلك باعتباره يحول دون إحالة الدعوى إلى المحكمة و تمنع مواصلة التحقيق من جديد في الدعوى دائما إلا في حالات معينة حددها القانون.

وتكون النيابة العامة وحدها مخولة لتقرير ما إذا كان هناك داع لإعادة فتح التحقيق

بناءً على الأدلة الجديدة من عدمه.²

يتم إلغاء الأمر بالألا وجه للمتابعة بناءً على طلب النيابة العامة ممثلة في وكيل

الجمهورية الذي له وحده الصلاحية لتقدير حجية الدليل حسب المادة 175 ق.إ.ج والتي

¹ - عبد الله أوهابيبية، . مرجع سابق، ص 592

² - أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 165.

نصت على كون النيابة العامة الوحيدة المخول لها التقرير لإعادة فتح التحقيق في حالة ظهور أدلة جديدة.¹

المطلب الثاني : الأمر بالاستمرار في الدعوى

إذا كان الأمر بالأمر بوجه للمتابعة يوقف سير الدعوى العمومية فإن وصول قاضي التحقيق لدلائل قوية تثبت إدانة المتهم أو تكشف المتهم الذي كان مجهولاً يبقى له طريق الاستمرار في الدعوى. ويكون ذلك حسب نوع الجرم المرتكب فقد يحيل قاضي التحقيق القضية للمحكمة الفرع (الأول) كما قد يقوم بإرسال المستندات إلى النائب العام (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأمر بالإحالة

يعرف الأمر بالإحالة من طرف بعض الفقهاء بأنه ذلك الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق أو غرفة الإتهام برفع الدعوى إلى المحكمة المختصة متى توافرت دلائل الإتهام.²

كما عرفه آخرون بأنه في حالة ما إذا رأت سلطة التحقيق أن الواقعة تشكل جنحة أو مخالفة ثابتة ثبوتاً كافياً تأمر بإحالة الدعوى أمام المحكمة.³

¹ - عبد الله أوهابيه، مرجع سابق، ص 594.

² - محمد محدة، ضمانات المتهم أمام التحقيق، ج3، دار الهدى الجزائر، 1992، ص 299

³ - مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجزائية في التشريع المصري، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص 779

أما المشرع الجزائري فلم يأت بأي تعريف لأمر الإحالة في قانون الإجراءات الجزائية، وينقسم أمر الإحالة إلى حالتين:

أولاً: الإحالة في المخالفات

يرسل قاضي التحقيق ملف القضية لوكيل الجمهورية الذي يرسله لكاتب الضبط ويقوم بتكليف المتهم بالحضور في أقرب جلسة ممكنة. وباعتبار أن الحبس المؤقت والرقابة القضائية غير جائزان في مواد المخالفات فيتم إطلاق سراح المتهم احتياطياً.¹

ويتم تبليغ الأمر بالإحالة في المخالفات خلال 24 ساعة من صدوره.

ثانياً: الإحالة في الجرح

في حالة ما إذا كانت الوقائع تشكل جنحة تكون الإحالة لمحكمة الجرح طبقاً لنص المادة 164 من ق.إ.ج والتي نصت على إحالة الدعوى إلى المحكمة.

وإذا كان المتهم محبوساً بقي محبوساً إذا كانت العقوبة هي الحبس مع مراعاة أحكام المادة 124 من الأمر 02-15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

¹- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص166

الفرع الثاني: الأمر بإرسال المستندات

لم يعط المشرع الجزائري تعريفاً لأمر إرسال المستندات وإنما اكتفى بعض الفقهاء بالقول بأنه الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق بعد اقتناعه بدلائل الإتهام لإحالة المتهم على محكمة الجنايات.¹

إذا رأى قاضي التحقيق بأن الوقائع المعروضة أمامه تشكل وصف جنائية فإنه يقوم بإرسال الملف إلى النائب العام قصد إحالة الدعوى إلى غرفة الإتهام وهذا ما نصت عليه المادة 166/1 ق.إ.ج والتي نصت على أن قاضي التحقيق إن رأى بأن الوقائع تكون جريمة وصفها القانوني جنائية أمر بإرسال ملف الدعوى وقائمة بأدلة الإثبات بغير تمهل للنائب العام لدى المجلس القضائي.

فالمشرع لم يخول لقاضي التحقيق صلاحية إحالة مرتكب الجريمة مباشرة على محكمة الجنايات وإنما أعطى الصلاحية لغرفة الإتهام التي لها الصلاحية لإجراء تحقيق ثان ثم الإحالة على محكمة الجنايات للمتهمين البالغين وكذلك الأحداث الذين بلغوا 16 سنة وكانت الأفعال المنسوبة إليهم تعتبر من الجرائم الإرهابية.²

¹ - محمد محدة، مرجع سابق، ص 299.

² - علي شمال، مرجع سابق، ص 95.

كما أن غرفة الإتهام لها الحق في النظر في القضية وإعادة تكييفها بعد إلغاء الأمر بإرسال المستندات وتحيل المتهم على محكمة الجرح إذا رأت أن القضية لا تشكل جنائية وإنما جنحة.

نصت المادة 197 من ق.إ.ج على أن غرفة الإتهام هي المخولة قانونا والوحيدة التي تقرر الإحالة أمام محكمة الجنايات.

المبحث الثاني : استئناف أوامر قاضي التحقيق

يمثل قاضي التحقيق درجة التحقيق القضائي الأولى وممارسته لوظيفة التحقيق تكون بشكل فردي، فإنه قد يخطئ في التقدير نتيجة سهو أو حتى لإهمال.

وأمام مثل هذه الاحتمالات أخضع المشرع الجزائري في ظل قانون الإجراءات الجزائرية قاضي التحقيق كأى جهاز قضائي يتمتع بسلطات كبيرة ويخضع للرقابة على تلك الأعمال وتتم الرقابة على أعمال قاضي التحقيق بواسطة الطعن عن طريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام فهذا الإجراء يسمح بممارسة رقابة على أوامر قاضي التحقيق مما يجعله دوما عرضة للاستئناف وبالتالي تمارس غرفة الاتهام مهمتها الرقابية كهيئة تحقيق من درجة ثانية.¹

كما قسمنا هذا المبحث المطلبين حول الأطراف التي تملك حق الاستئناف (المطلب الأول) ومواعيد الاستئناف (كمطلب ثاني).

¹- أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 205.

المطلب الأول: الأشخاص المخول لهم حق الاستئناف

أقر المشرع الجزائري بمبدأ التقاضي على درجتين وأثبتته بالاستئناف والذي يمكن أن يكون على أوامر قاضي التحقيق وهذا أمام غرفة الإتهام.¹

فالمشرع أقر هذا الحق لجميع الأطراف فقد يكون الاستئناف من قبل النيابة العامة وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الأول، كما يمكن أن يكون من قبل المتهم ومحاميه وهذا ما سنتناوله في الفرع الثاني، كما يمكن أيضا للمدعي المدني أن يستأنف أوامر قاضي التحقيق (الفرع الثالث).

الفرع الأول: استئناف النيابة العامة**أ - استئناف وكيل الجمهورية:**

أعطت المادة 170 من ق.إ.ج لوكيل الجمهورية الحق في أن يستأنف جميع أوامر

قاضي التحقيق بما فيها تلك المطابقة لطلباته.²

و هذا الحق العام في الاستئناف ما هو إلا تعبير من المشرع الجزائري عن سلطة وكيل الجمهورية في ممارسة الدعوى العمومية ، ومن ثم سلطاته في إمكانية الطعن في أوامر قاضي التحقيق الذي يرى بأنها لم تعطي للدعوى بعدها الحقيقي.

¹ - عبد الرحمن خلفي ، سلسلة محاضرات في القانون الجنائي، مرجع سابق، ص 11.

² - أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، مرجع سابق

كما أضافت الفقرة الثالثة من المادة 170 أن المتهم يظل محبوسا مؤقتا بعد الاستئناف المقدم من وكيل الجمهورية ضد أمر الإفراج وهذا لحين الفصل في الاستئناف، إلا إذا وافق وكيل الجمهورية على الإفراج عن المتهم في الحال.¹

ب - استئناف النائب العام:

تنص المادة 170 ق.إ.ج.ج. "وكيل الجمهورية الحق في أن يستأنف أمام غرفة الاتهام جميع أوامر قاضي التحقيق". "ويكون هذا الاستئناف بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة ويجب أن يرفع الاستئناف في ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر". نصت المادة 496 "لا يجوز الطعن بالنقد فيما يأتي: ... قرارات غرفة الاتهام المؤيدة للأمر بألا وجه للمتابعة إلا من النيابة العامة في حالة استئنافها لهذا الأمر"، ولا يسمح للمدعي بالحق المدني الطعن بالنقض في مثل ذلك الأمر.²

طعن النيابة العامة في أمر الإفراج عن المتهم يبقى رهن الحبس المؤقت لحين فصل غرفة الاتهام إذ تنص المادة 170 فقرة 3 ق.إ.ج.ج. "متى رفع الاستئناف من النيابة العامة قي المتهم المحبوس مؤقتا في حبسه حتى يفصل في الاستئناف ويبقى كذلك في جميع الأحوال إلى حين انقضاء ميعاد استئناف وكيل الجمهورية إلا إذا وافق وكيل الجمهورية على الإفراج عن المتهم في الحال".

¹ - علي شمال، مرجع سابق، ص104.

² - عبد هلا أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مرجع سابق، ص ص 694-695.

كما أقرت المادة 171 من ق.إ.ج الحق في استئناف جميع أوامر قاضي التحقيق من قبل النائب العام أيضاً، وهو الأمر الذي يمكن النيابة العامة من ممارسة رقابة مزدوجة على أوامر قاضي التحقيق وعلى وكيل الجمهورية حتى ولو صدر هذا الأمر وفق طلباتهما.¹

إلا أنه من ناحية الواقع يرد على هذه القاعدة استثناء، وذلك عندما يتعلق الأمر بأمر التصرف بإرسال ملف الدعوى إلى النائب العام في مواد الجنايات وفقاً للمادة 166 من قانون الإجراءات الجزائية والذي يرمي من ورائه قاضي التحقيق إلى إخطار غرفة الاتهام، فعملياً لا فائدة ترجى من طعن وكيل الجمهورية بالاستئناف في مثل هذا الأمر الصادر عن قاضي التحقيق.²

أما قانونياً فورد الاستثناء في المواد 97 و 99 من قانون الإجراءات الجزائية حينما يتعلق الأمر الصادر من طرف قاضي التحقيق إلى الشاهد الذي لم يحضر للشهادة رغم استدعائه ، أو أنه تحجج كذبا بعدم مقدرته للحضور ، تسلط عليه غرامة مالية تتراوح بين 200 دج إلى 2000 دج.³

¹ - عبد الله أوهابيبية، مرجع سابق، ص 601.

² - محمد مغولي، طرق الطعن في أوامر قاضي التحقيق ، مقال منشور بنشرة القضاة تصدر عن مديرية الوثائق وزارة العدل، العدد الثالث، الجزائر، 1985، ص 25.

³ - تقضي الفقرة الرابعة من المادة 97 من قانون الإجراءات الجزائية بأنه : و يجدر الحكم المشار إليه في الفقرتين السابقتين بقرار من القاضي المحقق و لا يكون قابلاً لأي طعن.

الفرع الثاني : المتهم

على عكس النيابة العامة التي أمدها المشرع الجزائري بحق استئناف جميع أوامر قاضي التحقيق فإن المتهم أجاز له القانون بعضا من الأوامر أوردها المادة 172 من ق.إ.ج على سبيل الحصر. ويمكن أن نستخرج الأوامر التي يستطيع المتهم أن يستأنفها على النحو التالي :¹

✚ الأوامر المتعلقة بقبول المدعي المدني وهذا طبقا للمادة 74 من ق.إ.ج.

✚ الأوامر المتعلقة بالحبس المؤقت وتجديده وهذا حسب النصوص 123 مكرر و 125 و 125 مكرر من ق.إ.ج.

✚ الأوامر التي تتعلق بوضع المتهم تحت الرقابة القضائية وهذا حسب المادة 125 مكرر 1 و 125 مكرر 2.

✚ أوامر رفض سماع الشهود أو إجراء الخبرة أو خبرة مضادة طبقا للمادة 143 و 154 ق.إ.ج.

✚ الأوامر المتعلقة برفض طلب الإفراج أو عدم البت في الطلب في مدته المحددة مادة 127 ق.إ.ج.

✚ الأوامر المتعلقة بالاختصاص طبقا للمادة 172 ق.إ.ج.

¹- عبد الرحمن خلفي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري والمقارن، مرجع سابق، ص 322.

إذا كان المتهم محبوسا تكون هذه العريضة صحيحة إذا تلقاها كاتب ضبط مؤسسة إعادة التربية حيث تقيد على الفور في سجل خاص ويتعين على المراقب الرئيسي لمؤسسة إعادة التربية تسليم هذه العريضة لقلم كتاب المحكمة في ظرف 24 ساعة وإلا تعرض إجراءات تأديبية.

الفرع الثالث : المدعي المدني

يعد المدعي المدني خصما في الدعوى الذي قيد المشرع الجزائري بشكل واسع لجوءه ومحاميه لاستئناف أوامر قاضي التحقيق، إذ أن مجال استئنافه لهذه الأوامر محدود و ضيق، ليشمل أربع أوامر نصت على ذلك المادة 173 من ق.إ. ج على سبيل الحصر، وعليه لا يجوز للمدعي المدني ومحاميه الاعتراض على ما يصدره قاضي التحقيق من أوامر إلا ما يتعلق ب:¹

❖ الأمر بعدم إجراء تحقيق ، وهذا في حال تقديم شكوى مصحوبة بادعاء مدني وقوبلت

هذه الشكوى بالرفض من طرف قاضي التحقيق.

❖ الأمر بالألا وجه للمتابعة.

❖ الأوامر المتعلقة بادعاء مدني كقبول مدعي مدني آخر أثناء التحقيق.

❖ الأوامر المتعلقة بالاختصاص.

¹ - المرجع نفسه، ص324.

كما يجوز له التظلم من قرار قاضي التحقيق بشأن رد الأشياء المضبوطة، المادة 86 من قانون الإجراءات الجزائية. لكن ليس للمدعي المدني الحق في استئناف أوامر الإفراج المؤقت، وإن كان القانون قد أوجب تبليغه بطلبات الإفراج كما يتاح له إبداء ملاحظاته.

المطلب الثاني: ميعاد الاستئناف

بعد أن تطرقنا للأطراف المخول لها الاستئناف سنتطرق لمواعيد الاستئناف حيث كقاعدة عامة آجال الاستئناف ضد أوامر قاضي التحقيق تحكمها قاعدة حساب المواعيد والتي ضبطها المشرع في أحكام المادة 726 من ق.إ.ج، وعليه بغوات المحددة قانونا للاستئناف يصبح الطعن غير مقبول.

و إذا كان المشرع الجزائري قد وحد أجل استئناف أوامر قاضي التحقيق بشكل عام باستثناء أجل النائب العام في الاستئناف ، فذلك ليس معناه أن موعد بدأ سريان الاستئناف كذلك هو واحد بالنسبة لكافة الخصوم في الدعوى ، فموعد بدأ سريان استئناف أوامر قاضي التحقيق يختلف باختلاف صفة المستأنف.

حيث قسمنا هذا المطلب لثلاث فروع عالجنا في الفرع الأول ميعاد النيابة العامة أما الفرع الثاني فتناولنا ميعاد المتهم أما الفرع الثالث فخصصناه للمدعي المدني.

الفرع الأول: استئناف النيابة العامة

بالعودة لأحكام المادتين 170 و 171 من قانون الإجراءات الجزائية فإنه يجوز للنيابة العامة استئناف جميع أوامر قاضي التحقيق، و في هذا ينبغي التمييز بين نوعين من الاستئناف ، استئناف وكيل الجمهورية و استئناف النائب العام.

أ. استئناف وكيل الجمهورية:

يرفع وكيل الجمهورية استئنافه بنفسه كما يجوز له أن يرفعه بواسطة أحد مساعديه ضد أمر يصدر عن قاضي التحقيق.

نصت المادة 170 من قانون الإجراءات الجزائية على حق وكيل الجمهورية في استئناف جميع أوامر قاضي التحقيق وهذا بتقرير قلم كتاب المحكمة كما نصت على وجوب رفعه خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر.

فحسب المادة يكون أجل استئناف وكيل الجمهورية ضد أمر من أوامر قاضي التحقيق هو أجل ثلاثة أيام تسري من تاريخ يوم صدور الحكم وليس من تاريخ تبليغه.¹

يبدأ ميعاد سريان استئناف وكيل الجمهورية من يوم صدور الأمر المستأنف ويكون موعد نهاية الميعاد هو نهاية اليوم الثالث لصدوره.

¹- فوزي عمارة، مرجع سابق، ص368.

في حالة تأخر كاتب التحقيق عن إبلاغ وكيل الجمهورية بأوامر قاضي التحقيق، فإن هذا التأخر لا يترتب عنه تأخير في أجل الاستئناف لأن وكيل الجمهورية من المفترض أن يكون على علم بالأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء كانت مخالفة لطلباته أو مطابقة لها .¹

كما أن استئناف وكيل الجمهورية ضد أمر قاضي التحقيق ذو أثر موقف ، حيث في حالة رفع الاستئناف ضد أمر قاضي التحقيق فإن آثار هذا الأمر تتوقف لحين الفصل فيه من طرف غرفة الاتهام. ففي حالة استئناف وكيل الجمهورية على أمر الإفراج المؤقت الذي أصدره قاضي التحقيق يبقى المتهم محبوسا إلى غاية الفصل في استئناف وكيل الجمهورية. وفي جميع الأحوال لا يكون قرار قاضي التحقيق القاضي بالإفراج عن المتهم قابلا للتنفيذ إلا بعد انقضاء ميعاد الاستئناف المقرر بالنسبة لوكيل الجمهورية في المادة 170 من قانون الإجراءات الجزائية و المحددة بثلاثة (03) أيام من يوم صدوره.

ب. استئناف النائب العام:

أما فيما يخص النائب العام فيستأنف بنفسه كقاعدة عامة وبواسطة أحد مساعديه المفوضين قانونا وهذا كاستثناء. ونصت المادة 171 من قانون الإجراءات الجزائية على حق الاستئناف للنائب العام في جميع الأوامر هو الآخر.

¹- فوزي عمارة، مرجع سابق، ص 372.

لم يشر المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية إلى الكيفية التي يخطر بها النائب العام لدى المجلس القضائي بأوامر قاضي التحقيق ولكن خصه المشرع بإجراء مخالف عن وكيل الجمهورية فقد خصه بأجل أطول من وكيل الجمهورية والمقدر بعشرين يوما طبقا للمادة 171 من قانون الإجراءات الجزائية.

وتكون بداية سريان ميعاد الاستئناف من يوم صدور الأمر من طرف قاضي التحقيق على غرار وكيل الجمهورية كما لا يجوز تمديده.

إن وجه الاختلاف بين استئناف وكيل الجمهورية واستئناف النائب العام ينحصر أساسا في الآثار حيث أن استئناف وكيل الجمهورية يكون موقفا لأمر الإفراج بينما استئناف النائب العام لا يوقف أمر الإفراج وهذا على الرغم من كون الاستئناف صادر عن هيئة واحدة هي النيابة العامة والتي تعتبر وحدة لا تتجزأ حسب المبدأ العام.

الفرع الثاني : ميعاد المتهم

يكون استئناف المتهم و محاميه بعريضة تودع لدى كتابة ضبط التحقيق وهذا طبقا للمادة 172-2 من قانون الإجراءات الجزائية وفي حالة ما إذا كان المتهم محبوسا يجوز له أن يسلم عريضة الاستئناف إلى كاتب ضبط مؤسسة إعادة التربية و يتولى مدير المؤسسة تسليمها بدوره لكتابة ضبط قاضي التحقيق في ظرف أربع وعشرين ساعة وإلا تعرض

لعقوبات تأديبية. كما يرفع الاستئناف في ظرف 3 أيام من تاريخ تبليغ الأمر إلى المتهم وهذا بعريضة تودع لدى قلم كتاب المحكمة طبقاً للمادة 168 من قانون الإجراءات الجزائية. و بالرجوع إلى نص المادة 168 المذكورة نجد أنها تنص على أن أوامر قاضي التحقيق تبلغ للمتهم و محاميه في ظرف أربع و عشرين ساعة برسالة موصى عليها. و إذا حصل تأخر في التبليغ يترتب على هذا التأخير تأجيل بدء سريان مهلة الاستئناف حسب مدة التأخير.

كما أن الاستئناف الذي يرفعه المتهم ضد الأوامر المتعلقة بالحبس المؤقت أو الرقابة

القضائية لا يملك أثراً موقفاً.

الفرع الثالث : ميعاد الطرف المدني

حسب المادة 173 من قانون الإجراءات الجزائية فإن المدعي المدني ومحاميه يجوز لهم استئناف أوامر قاضي التحقيق خلال ثلاث أيام من تاريخ تبليغهم ويختلف المدعي المدني عن المتهم في كون أن المدعي المدني يتم تبليغه بالأمر في الموطن المختار من طرفه.

أما بالنسبة لميعاد بدء سريان الاستئناف ، فتكون نفس النتائج مترتبة عن التأخير في

التبليغ وعن عدم التبليغ.

و سواء تعلق الأمر باستئناف النيابة أو المتهم أو المدعي المدني أو محاميها يتعين على المستأنف أن يبين في وثيقة الاستئناف تاريخ الأمر المستأنف فيه و طبيعته و التهمة محل المتابعة ويرسل الملف في أسرع وقت ، بمعرفة وكيل الجمهورية ، إلى النائب العام الذي يرفعه بدوره إلى غرفة الاتهام مرفوقا بطلباته.

خلاصة الفصل

أن قاضي التحقيق لا يقوم بدور المحقق فحسب بل له دور قضائي أيضا، ذلك أن بعض الأوامر التي يصدرها تسمى أوامر قضائية تفصل في الجانب الموضوعي أو الجانب القانوني، و غالبا ما تكون هذه الأوامر ضد المتهم وتحد من حريته وخاصة منها الأمر بالحبس المؤقت و الرقابة القضائية، ولمنع هذا التعسف منح المشرع الجزائري إمكانية الطعن في أوامر قاضي التحقيق القضائية ، وحدد مجال ممارسة هذا الحق الأطراف محددة وأوامر ورد ذكرها على سبيل الحصر بالإضافة إلى إحترام الإجراءات الشكلية التي حددها قانون الإجراءات الجزائية الجزائري للطعن في هذه الأوامر والذي بموجبه تتم الرقابة على أعمال قاضي التحقيق القضائية عن طريق الاستئناف أمام غرفة التهام في الأوامر القضائية فقط .

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع صلاحيات قاضي التحقيق تبين لنا أن للتحقيق الابتدائي أهمية بالغة إذ تعد مرحلة تحضيرية للمحاكمة تؤدي إلى تحضير الدعوى وتحديد مدى قابليتها للنظر أمام قضاء الحكم. ومهمة التحقيق في الجزائر فقد أسندها المشرع لقضاة يعينون خصيصا لهذا الغرض وتعيينهم يكون بموجب مرسوم رئاسي، وتنتهي مهامه بنفس طريقة التعيين. وقد وضع نظام التحقيق الابتدائي ضمانا لمصالح الأفراد وللمصلحة العامة على السواء، لما في ذلك لوقت وجهد القضاء ، ولما كان قاضي التحقيق مكلفا باتخاذ كل الإجراءات اللازمة في التحقيق فإن كل وسيلة تكون جائزة له في سبيل الكشف عن الحقيقة والوصول إلى أدلة الإتهام والنفي طالما أنها كانت مطابقة للقانون، لذا فإن المشرع لم يلزم المحقق بإتباع ترتيب معين فيما يتخذه من إجراءات، فله في ذلك أن يرسم خطته وفق ما يراه ملائما.

وعلاوة على ذلك ، فإن إجراءات التحقيق بطيئة بسبب ما يطبعها من شكليات ويؤدي ذلك إلى تكس الملفات لدى قضاة التحقيق. ورغم تمتع قاضي التحقيق بصلاحيات واسعة في إصدار الأوامر ، إلا أن هذه الأخيرة لا توأكبها استقلالية حقيقية رغم تعزيز مركزه فهو يبقى تحت الوصاية القانونية لوكيل الجمهورية كما انه يخضع لعدة قيود منها:

رقابة غرفة الإتهام هذا من جهة ، ورقابة الخصوم النيابة العامة ، المتهم والمدعي المدني) من جهة أخرى.

ولا شك أن ما خوله المشرع لقاضي التحقيق من سلطات غير مألوفة بما في ذلك إصدار الأوامر ، ليس من شأنه أن يخدم حقوق وحرريات الإنسان مادام صاحبها لا يتمتع بالاستقلالية الضرورية لممارستها .

ونظرا لما تنطوي عليه إجراءات التحقيق الابتدائي في غالبها من مساس بحقوق الأفراد كما أشرنا إليه سابقا فقد حرص المشرع على إحاطة كل هذه المعاملات بضمانات عديدة ليكفل بذلك نزاهته، وذلك عن طريق إيجاد توازن بين فعاليات التحقيق الابتدائي حتى تمكن الدولة من الوصول إلى حقها في العقاب وبين مراعاة احترام الحرية الشخصية للمتهم.

قد استخلصنا النتائج التالية:

- إطلاق يد النيابة العامة إمكانية استئناف معظم أوامر قاضي التحقيق يجعلها مهيمنة على سائر التحقيق.

- خلصنا إلى أن قاضي التحقيق حتى وإن كان مستقلا في اختيار الإجراءات التي يراها مناسبة للبحث عن الحقيقة، لكن هذا ال يعني استقلاليته مطلقا ألن عليه واجبات البد عليه التقيد بها كون أن قاضي التحقيق يخضع لرقابة غرفة التهام.

- التعديلات الجديدة للحبس المؤقت تعتبر خطوة هامة، لضمان حقوق الإنسان التي تحتاج إلى المتابعة والتشجيع.

- يعد أمر اللجوء إلى الخبرة القضائية أمر جوازي ال وجوبي لكونهم غير ملزمين بإجابة طلب الخصوم، فهم يفصلون في أمر موضوعي ال رقابة للمحكمة العليا عليه، على أن يتم التسبب في أمر رفض الخبرة وإلا كان معيبا.

توصيات

- تكوين قضاة التحقيق تكويننا متخصصا الكتساب خلاله التقنيات الفنية والعلمية الكتساب الخبرة الكافية عند مباشرتهم لإجراءات التحقيق والتقليل من الاستعانة بالخبراء القضائيين في كل مرة والاستعانة بهم إلا في الحالات الضرورية المعقدة.

- مشكل عدم تحديد المشرع الجزائري لمدة الاستجواب، إذ منح لقاضي التحقيق الحرية في استجواب المتهم في أي وقت وهذا يمس بالقدرة النفسية للمتهم وهذا ما يدفعه للاعتراف في بعض الأحيان بجريمة لم يرتكبها مطلقا، وهذا نتيجة الضغط الممارس عليه لذا البد من وضع حل لهذا المشكل.

- أن يحدد آجال لتنفيذ الأوامر القضائية كما هو الحال في قوانين بعض الدول.

- ضرورة التسريع في تطوير عمل هذه الهيئة(قاضي التحقيق)من خلال وضع خطط وبرامج تكوين مستمرة بالتعاون مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة إذ لا بد أن يواكب التكوين من حيث النوعية والمواصفات في التكوين والتأطير حتى يستفيد منه المحقق.

- العمل على التنسيق بين مختلف النصوص القانونية المنظمة لقانون قاضي التحقيق
لتمكنه من القيام بأعماله على أكمل وجه.

قائمة المراجع

أ- الكتب :

- 1- أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، الطبعة الخامسة، دار هومة، الجزائر، 2006.
- 2- إدوار غالي الذهبي، إعادة النظر في الأحكام الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
- 3- جيلالي بغدادي التحقيق (دراسة مقارنة) ، الديوان الوطني للأشغال العمومية الجزائر، 1999.
- 4- عبد الرحمن خلفي، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري والقانون، الطبعة الثانية، دار بلقيس، الجزائر، 2016.
- 5- عبد العزيز سعد، إجراءات الحبس الاحتياطي والإفراج المؤقت، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 6- عبد الله أوهايبيبة، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2018.
- 7- علي شملال، المستحدث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، الجزائر.
- 8- عاطف النقيب أصول المحاكمات الجزائية : دراسة مقارنة دار المنشورات الحقوقية، لبنان، 1993.

9- عمر السعيد ،رمضان أصول المحاكمات الجزائية في التشريع اللبناني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1972.

10- عمر خوري ، شرح قانون الإجراءات الجزائية (د.د.ن)، الجزائر، 2011.

11- فضيل العيش، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بين النظري والعملي، دار هومة ، الجزائر.

12- مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الفكر العربي، مصر، 1998.

13- محمد حزيط منكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2009.

14- _____، قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2009.

15- محمد سعيد نمور ، أصول الإجراءات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

16- رمضان غسمون، الحق في محاكمة عادلة من خلال التشريع الوطني الجزائري والتشريع الدولي ، دار الألمعية، الجزائر، 2010.

II- المذكرات الجامعية :

أ- رسائل الدكتوراه:

1- فوزي عمارة، قاضي التحقيق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2010.

ب- مذكرات الماستر :

1- بوعويبة أمين شعيب اختصاصات الضبطية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2013.

2- خليل باديس - زهير بورنان، أوامر قاضي التحقيق وفق الأمر 02-15 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2017.

3 رندة حسيني، من الحبس الاحتياطي الى الحبس المؤقت، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

4- كمال هييته النظام القانوني للحبس المؤقت في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

5- ولد زهير سعيد المدهون ، الرقابة على أوامر قاضي التحقيق في التشريع الجزائري،
مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر،
بسكرة، 2016.

III - المقالات العلمية:

1- عباس زواوي، الحبس المؤقت وضمائنه ، في التشريع الجزائري، مجلة المنتدى
القانوني، العدد الخامس جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2- محمد محدة، الحبس الاحتياطي اجراء استثنائي، مجلة الفكر العربي، العدد 3، الجزائر،
1985.

3- محمد مغولي، طرق الطعن في أوامر قاضي التحقيق، مقال منشور بنشرة القضاة، تصدر
عن مديرية الوثائق وزارة العدل العدد الثالث، الجزائر، 1985.

VI - النصوص القانونية:

أ - الدستور:

دستور 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر
1996، ج ر ج ج عدد 76، الصادرة في 08 ديسمبر 1996.

ب - النصوص القانونية التشريعية:

- 1- أمر رقم 21-11 المؤرخ في 25 غشت سنة 2021، يتم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية. هذا النص القانوني يتضمن تعديل تقنين الإجراءات الجزائية رقم 66-155 واستحداث القطب الجزائي الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- 2- أمر رقم 66/155 مؤرخ في 08 جوان 1966 يتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم ج ر ج ج عدد 49 المؤرخة في 1966.
- 3- أمر رقم 28712 مؤرخ في 22 أبريل 1971 والمتضمن قانون القضاء العسكري، ج ر ج ج عدد 32، المؤرخة في 1971.
- 4- قانون 05-04 مؤرخ في 06 فبراير 2005 يتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، ج ر ج ج ، العدد 12 ، الصادرة في 13 فبراير 2005.
- 5- قانون 15-12 الصادر في 15 جويلية 2015 المتضمن قانون حماية الطفل ج ر ج ج ، عدد 39 المؤرخة في 19 يوليو 2015.

- المطبوعات الجامعية:

- 1- عبد الرحمان خلفي، سلسلة محاضرات في القانون الجنائي، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2011. (غير منشورة).

2- عمر خوري، دروس في قانون الإجراءات الجزائية، جامعة الجزائر، 2018 (غير منشورة).

3- ناصر حمودي ، قضاء التحقيق في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري:(دراسة تحليلية نقدية دفعة 2012 - 2014 (غير منشورة).

4- محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013. (غير منشورة).

الفهرس

إهداء

شكر و تقدير

01	مقدمة
07	الفصل الأول الايطار المفاهيمي لقاضي التحقيق
08	المبحث الأول: المكلف بإجراء التحقيق
08	المطلب الأول : تحديد صفة المكلف بالتحقيق
09	الفرع الأول: تعيين قاضي التحقيق
11	الفرع الثاني: إتصال قاضي التحقيق بالدعوى
13	المطلب الثاني: في إصدار أوامر قاضي التحقيق
13	الفرع الأول: نطاق اختصاص قاضي التحقيق
20	الفرع الثاني: أوامر رفع اليد عن التحقيق
24	المبحث الثاني: كيفية ممارسة قاضي التحقيق لمهامه بإصدار أوامر التحقيق
24	المطلب الأول: المراحل الأولى لقيام قاضي التحقيق بمهامه
24	الفرع الأول: الانتقال والتفتيش وجمع القرائن
28	الفرع الثاني: الأمر بسماع شهادة الشهود
31	الفرع الثالث: الأمر بنذب الخبراء

- 33..... الفرع الرابع: الأمر بالإنبابة القضائية.
- 35..... المطلب الثاني: الإجراءات الإحتياطية والوقائية ضد المتهم.
- 35..... الفرع الأول: الإجراءات الإحتياطية.
- 43..... الفرع الثاني: الإجراءات الوقائية.
- 53..... الفصل الثاني : أوامر التصرف في التحقيق الاستئناف.
- 54..... المبحث الأول : أوامر التصرف في التحقيق.
- 54..... المطلب الأول: الأمر بألا وجه للمتابعة .
- 55..... الفرع الأول: الطبيعة القانونية للأمر بألا وجه للمتابعة .
- 56..... الفرع الثاني: شروط إصدار الأمر بألا وجه للمتابعة .
- 59..... المطلب الثاني: الأمر بالاستمرار في الدعوى.
- 59..... الفرع الأول: الأمر بالإحالة.
- 61..... الفرع الثاني: الأمر بإرسال المستندات.
- 63..... المبحث الثاني: استئناف أوامر قاضي التحقيق .
- 64..... المطلب الأول: الأشخاص المخول لهم حق الاستئناف.
- 64..... الفرع الأول: استئناف النيابة العامة.
- 67..... الفرع الثاني: المتهم.

68.....	الفرع الثالث: المدعي المدني
69.....	المطلب الثاني: ميعاد الاستئناف
70.....	الفرع الأول: استئناف النيابة العامة
72.....	الفرع الثاني: ميعاد المتهم
73.....	الفرع الثالث: ميعاد الطرف المدني
77.....	الخاتمة
82.....	قائمة المراجع

ملخص مذكرة الماستر

يعتبر قاضي التحقيق نظاما قضائيا قائما بذاته وظيفته؛ يتمتع بصلاحيات واسعة كرسنها النصوص القانونية الإجرائية هذه النصوص تسير نحو التوسع أكثر فأكثر إثر التعديلات المتواترة، مما يتولد عنه سلطات أكثر لهذا القاضي الذي يمارس هذه الصلاحيات بموجب أوامر يصدرها غايتها النهائية التوصل إلى الحقيقة القضائية، فكل نشاط أو جهد يبذله القاضي خلال إجراءات البحث التحريي يتبغى من ورائها الوقوف على حقيقة الوقائع كما حدثت في الواقع والعالم الخارجي، ليس كما يصورها الخصوم، ولا يمكن أن تظهر الحقيقة الواقعية إلا بعد البحث عنها وثبوتها بالأدلة، ولذلك فبالرغم من خطورة بعض الأوامر إلا أن الهدف الأساسي منها البحث عن الحقيقة فأمر إيداع المتهم رهن الحبس المؤقت أو وضعه تحت التزامات الرقابة القضائية ما هو إلا إجراء استثنائي يهدف إلى الحفاظ على الأدلة أو حماية المتهم، وعليه فإن أوامر قاضي التحقيق ما هي إلا إجراءات قانونية بيد القاضي يوجهها بسلطته التقديرية إلى اظهار الحقيقة ثم يعمد القاضي بعدها إلى إسقاطها على القانون.

الكلمات المفتاحية:

1/قاضي التحقيق 2/. تدابير إجرائية 3/الحماية 4/الشهود 5/الخبراء 6/الاستئناف

Abstract of The master thesis

The investigating judge is considered a self-contained judicial system whose function is; He enjoys wide powers enshrined in procedural legal texts. These texts are moving towards expansion more and more following the frequent amendments, which generates more powers for this judge who exercises these powers according to orders issued by him whose ultimate goal is to reach the judicial truth. Every activity or effort made by the judge during the investigative research procedures seeks to Behind it is standing on the truth of the facts as they happened in reality and the outside world, not as the opponents portray them, and the factual truth can only appear after searching for it and proving it with evidence, and therefore, despite the seriousness of some orders, the main goal of them is to search for the truth, so the order to place the accused in custody Temporary or placing him under the obligations of judicial control is nothing but an exceptional measure aimed at preserving evidence or protecting the accused. Therefore, the orders of the investigating judge are nothing but legal procedures in the hands of the judge, which he directs with his discretion to reveal the truth, and then the judge will drop them on the law.

keywords:

1 /Investigating Judge 2/. Procedural measures 3/Protection 4/Witnesses 5/Experts 6/Appeal